الفصل الأول

نظرية الاستهلاك

المبحث الأول: علاقات الطلب

المبحث الثانى: سلوك المستهلك

المبحث الأول

علاقات الطلب

تقديم:

النظرية الحديثة فى الثمن تنطلق من دائرة التبادل فقط، وأن الثمن يتحدد نتيجة تلاقى قوى الطلب وقوى العرض، أى طلب المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة معينة وعرض المنظمين وأصحاب المشروعات لهذه السلعة أو الخدمة للبيع، ويسمى الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة بثمن التوازن ونشير مرة أخرى إلى ضرورة الأخذ فى الإعتبار فروض وأساس وفلسفة ومنهج التحليل الحدى فضلاً عن المبدأ العام فى تحديد الثمن.

وقبل أن نعرض بالتحليل لموضوعات هذا الفصل فإننا نشير أيضا إلى تفضيل الحديث عن علاقات الطلب وعلاقات العرض فقط، لأن الأمر يتعلق بالعلاقات بين عدد من العناصر أو المتغيرات التى تتفاعل فيما بينها لتكون لنا علاقة مركبة، ويترتب على هذه العلاقات نتائج أو آثار على النشاط الإقتصادى، لذلك سيتوجه تحليلنا الى التركيز على علاقات الطلب وعلاقات العرض وهى أساس علاقات إجتماعية وإقتصادية يؤثر فيها جوانب شخصية وجوانب موضوعية، ومجموعة من العوامل أو المتغيرات التكميلية، وتتمثل فيما يلى:

١- مجموعة عوامل ذات الطابع الكمى، أى يمكن قياسها وتقديرها وتتمثل فى الكميات المطلوبة أو المعروضة من السلع أو الخدمة موضوع التداول، وأثمان هذه الكميات المطلوبة أو المعروضة، وأثمان السلع والخدمات الأخرى المرتبطة بها سواء كانت سلع متبادلة أو سلع متكاملة، وكذا القدرات الشرائية للمستهلكين أى دخولهم، والقدرات الإستثمارية للمنتجين، ونفقة الإنتاج، وحجم الدخل القومى وتوزيعه، وحجم السكان وتوزيعهم بين الفئات العمرية.

٢- مجموعة عوامل أو متغيرات شخصية وسلوكية تعمل على تعميق الرغبة فى الحصول على السلعة بالنسبة للمستهلك، أو الإتجاه إلى إنتاجها أو زيادة الكميات المعروضة بالنسبة للمنتج ويشمل ذلك الأذواق السائدة والموضات، وآثار المحاكاة والتقليد والعادات الإجتماعية السائدة، ورغبات المنتجين.

٣- مجموعة من العوامل أو المتغيرات التكميلية والتى تتعلق بالزمان والمكان ودرجة وحجم التغيرات فى كل العوامل.

ويقتضى التعرف على علاقات الطلب رؤية وتحليل طلب المستهلك الفرد والعوامل التى تحدده، ثم طلب السوق أو الطلب الكلى، وبعد ذلك ندرس مرونة الطلب.

وبناء على ذلك سندرس علاقات الطلب فى مطلبين هما:

المطلب الأول: الطلب الفردى والطلب الكلى (دالة الطلب).

المطلب الثانى: مرونة الطلب.

المطلب الأول: الطلب الفردى والطلب الكلى (دالة الطلب):

لكى يتسنى لنا التعرف على دالة الطلب والعوامل التى تحددها نعرض للنقاط التالية، مع محاولة التعبير عنها رقمياً وبيانيا:

١ – تعريف الطلب الفردى والعوامل التى تحدده.
٢ – قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب.
٣ – الحالات الإستثنائية لقانون الطلب.
٤ – الطلب وظروف الطلب.
٥ – الطلب الكلى أو طلب السوق.

أولاً: تعريف الطلب الفردى والعوامل التى تحدده:

يعرف الطلب بأنه الكمية التى يمكن أن يرغبها ويطلبها ويشتريها المستهلك فعلاً من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنيه محددة، سواء كان المستهلك فردا أو وحدة إقتصادية تكون ذات إنفاق مشترك كالعائلة مثلا. وهنا لا يكفى مجرد الرغبة لوجود الطلب، بل يتعين أن تقترن هذه الرغبة بالمقدرة النقدية للمستهلك أى القوة الشرائية التى تمكنه من دفع ثمن هذه السلعة أو الخدمة أو الإستعداد الفعلى لذلك. كذلك فإن الطلب لا يقتصر على عملية شراء واحدة منعزلة، بل أن المقصود بالطلب هو الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة أيا كانت أسبوع أو شهر أو عام.

وبالنسبة للعوامل التى تحدد هذا الطلب الفردى، أى الكمية التى يكون المستهلك على إستعداد لشرائها من السلعة أو الخدمة المحددة، فهناك عوامل كمية تكون قابلة للقياس، وعوامل كيفية غير قابلة للقياس.

والعوامل الكمية التى تحدد الطلب تتمثل فى ثمن السلعة أو الخدمة موضوع الطلب، وأثمان السلع أو الخدمات الأخرى التى ترتبط بها ويشمل ذلك أثمان السلع البديلة، وأثمان السلع المكملة وحجم دخل المستهلك، وكذلك نمط توزيع هذا الدخل وعدد المستهلكين وحجم السكان والتركيب السكانى، أما العوامل الكيفية والتى يصعب قياسها فتتمثل فى أنماط سلوكية، وتشمل: ذوق المستهلك ورغباته، ونمط الإستهلاك، والعادات السائدة وأثر المحاكاة والتقليد.

ونكون هنا أمام علاقة دالية بين الطلب أو الكمية المطلوبة كمتغير تابع من جهة ومجموعة العوامل السابقة والتى تعتبر متغيرات مستقلة وهى ثمن السلعة محل البحث، والدخل، وأثمان السلع البديلة، وأثمان السلع المكملة.. . إلخ.

وإذا عبرنا عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة أ بالرمز ط أ، وثمن هذه السلعة ث أ، وأثمان السلع البديلة: ث ب١، ب٢... ، وأثمان السلع المكملة: ث م١، م٢.. .. ، ودخل المستهلك ى، وذوق المستهلك ذ، وأثر التقليد ت

فانه يمكن التعبير عن دالة الطلب بما يلى:

ط أ = د (ث أ، ث ب (ب١، ب٢)، ث م (م١، م٢)، ى، ذ، ت).

ثانياً: قانون الطلب، وجدول الطلب، ومنحنى الطلب :

رأينا وجود العديد من المتغيرات المستقلة التى تحدد دالة الطلب ومن ثم الطلب كمتغير تابع، ومن ثم نكون بصدد دالة مركبة للطلب تأخذ فى الحسبان كافة المتغيرات المستقلة معاً أى فى نفس

الوقت، مما يجعل من الصعب إستخدامها كأساس للتوصل إلى نظرية مبسطة للطلب أو قانون للطلب، لذلك نلجأ إلى عزل المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض بإستخدام إسلوب التجريد فى التحليل الإقتصادى ودراسة الطلب كدالة لكل متغير منها على حدة وإفتراض أن كافة المتغيرات المستقلة الأخرى تظل ثابتة أى بقاء العوامل الأخرى على حالها.

أ – قانون الطلب :

عندما يفترض الباحث أن ثمن السلعة موضوع الطلب أو موضوع البحث تمثل العامل المستقل الأساسى فى تحديد الكمية المطلوبة، وقد يفترض باحث آخر أن الدخل هو العامل المستقل الأساسى، فيمكن بحث العلاقة بين الطلب على هذه السلعة وثمنها عن طريق افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها فى فترة زمنية محددة ونتوصل إلى قانون أساس يحكم هذه العلاقة يسمى قانون الطلب.

فقانون الطلب يمثل إذن علاقة توضح الكميات المختلفة من السلعة المحددة التى يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة، وذلك فى خلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى بخلاف الثمن ثابتة.

كما يلاحظ أن قانون الطلب يوضح أن تغير ثمن السلعة موضوع البحث فى اتجاه معين يؤدى إلى تغيير الكمية المطلوبة بواسطة المستهلك فى اتجاه عكسى، أى كلما انخفض ثمن هذه السلعة كلما إزدادت الكمية المطلوبة منها، وكلما ارتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وعلى ذلك تكون العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من هذه السلعة وثمنها هى علاقة عكسية.

ب – جدول الطلب :

يمكن التعبير رقمياً عن قانون الطلب السابق تقديمه فى شكل جدول الطلب، وهو يمثل قائمة توضح وحدات السلعة التى يمكن شرائها من السلعة المحددة عند مختلف الأثمان التى نفترضها فى فترة زمنية محددة، وهو جدول ذو طابع إفتراضى دائماً لإنه يتضمن أكثر من ثمن للسلعة الواحدة وأكثر من كمية مطلوبة منها دفعة واحدة وفى اللحظة نفسها، هذا فى حين أنه لا يوجد فى الواقع فى اللحظة الواحدة سوى ثمن واحد للسلعة وكمية مطلوبة واحدة تقابل هذا الثمن الواقعى. لكن هذا الإفتراض هو بالذات الذى يمكننا من دراسة التغيرات المحتملة فى الكمية المطلوبة من السلعة التى تحدث فى مقابل تغيرات ممكنة فى ثمن هذه السلعة أى بعبارة أخرى دراسة الطلب كدالة للثمن وحده.

ويمكن تكوين جدول الطلب الذى يوضح الكميات التى يستطيع المستهلك شرائها من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة المفترضة لهذه السلعة كما يلى:

جدول (٢): الطلب الفردى للبرتقال

	الثمن بالقروش (ث) للكيلو من البرتقال	الكمية المطلوبة (ك) بالكيلو جرام
أ	١٠٠	١
ب	٨٠	٢
جـ	٧٠	٣
د	٦٠	٤
هـ	٤٠	٥
و	٣٠	٦

وطبقاً للجدول فإنه اذا إفترضنا أن ثمن الكيلو من سلعة البرتقال ١٠٠ قرش فسيكون المستهلك على إستعداد لطلب أو شراء كمية قدرها كيلو جرام واحد فقط، وإذا إفترضنا أن الثمن قد انخفض إلى ٨٠ قرشاً فسيكون المستهلك على إستعداد لطلب كمية أكبر أى كيلو جرامين. وهكذا كلما اتجهت الأثمان المفترضة إلى الإنخفاض، كلما كان المستهلك على استعداد لزيادة الكميات المطلوبة، أى التى يشتريها، عندما يصل الثمن إلى (٣٠) قرشاً يكون المستهلك على إستعداد لشراء عدد ٦ كيلو جرام من سلعة البرتقال.

وهكذا يتضح أن جدول الطلب ما هو إلا تعبير حسابى رقمى عن قانون الطلب أى دالة الطلب، أى العلاقة الدالية العكسية بين الكمية المطلوبة كمتغير تابع والثمن، أى ثمن السلعة ذاتها، كمتغير مستقل.

جـ - **منحنى الطلب :**

يمكن كذلك التعبير عن قانون الطلب أو دالة الطلب فى شكل رسم بيانى أى التعبير الهندسى بأن نضع الأثمان المختلفة (ث) على المحور الرأسى (المتغير المستقل) فى شكل تصاعدى أى نبدأ بأقل الأثمان، ونضع الكميات المختلفة (ك) على المحور الأفقى (المتغير التابع).

ويمكن ببساطة التعبير عن الجدول السابق بالرسم البيانى عن طريق تكوين النقط الموضحة وهى أ، ب، جـ، د، هـ، و، وكما رأينا من قبل فإن كل نقطة منها تمثل الكمية التى يكون المستهلك على إستعداد على إستعداد لشرائها أو طلبها (إفتراضاً أو إحتمالاً) عند الثمن الإفتراضى المحدد لها.

شكل (١): رسم بيانى لدالة الطلب

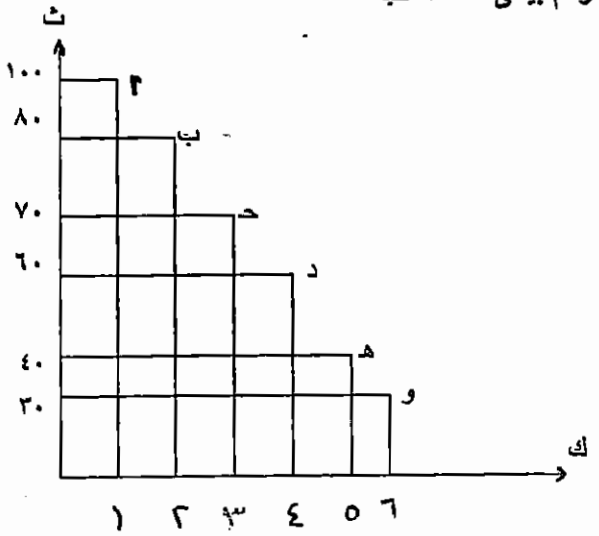

وبإتصال هذه النقط ببعضها البعض يمكن التعبير عن جدول الطلب فى شكل منحنى متصل. ويكون المنحنى ط ط هو منحنى الطلب والذى يعبر عن الكميات المختلفة التى يكون المستهلك على إستعداد لشرائها عند الأثمان الإفتراضية المختلفة من سلعة البرتقال وذلك فى فترة زمنية محددة. ومع بقاء

العوامل الأخرى على حالها، ويتضح من شكل منحنى الطلب ط ط أن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة هى علاقة عكسية وأن منحنى الطلب ما هو إلا تعبير فى شكل هندسى بيانى عن دالة الطلب أو قانون الطلب.

ويتضح ذلك فى الشكل التالى:

شكل (٢): منحنى الطلب

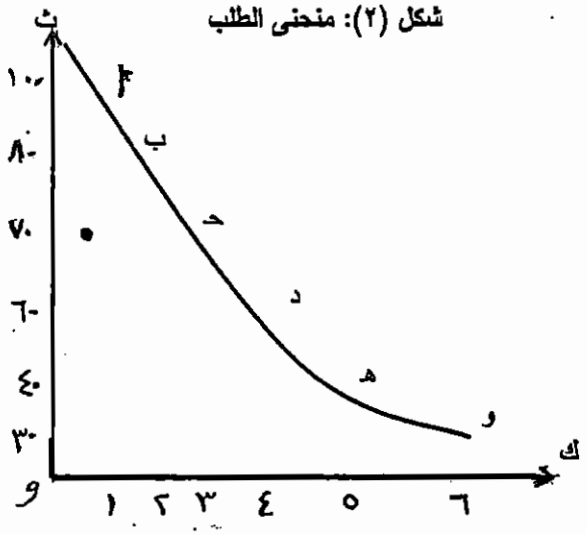

ثانيا: خصائص منحنى الطلب:

١- أن منحنى الطلب بأكمله هو التعبير الهندسى عن دالة الطلب، وعلى ذلك فإن تعبير منحنى الطلب يتعين أن يشمل مجموع النقاط على المنحنى، ولايمكن التعبير عن المنحنى بنقطة واحدة أو نقطتين، أى أن المنحنى يعبر عن الكميات المختلفة التى يكون المستهلك على إستعداد لشرائها عند الأثمان الإفتراضية المختلفة وذلك فى فترة زمنية محددة، أ ى عندما نعبر عن دالة الطلب فى شكل منحنى للطلب لا يتعين أن نقتصر على مجرد نقطة واحدة، بل يتم التعبير عنها بالمنحنى بأكمله.

٢- أن منحنى الطلب يتحدد من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين، أى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، ويعبر ذلك عن تغيير الكمية المطلوبة من السلعة فى اتجاه عكسى لإتجاه التغيير فى ثمنها، أى تزايد الكمية المطلوبة من السلعة بإنخفاض ثمنها، وتناقص هذه الكمية بإرتفاع ثمنها وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. والنتيجة الهندسية المترتبة على هذا الشكل لمنحنى الطلب هو أن دالة الطلب تكون دالة متناقصة للثمن، وأن ميل منحنى الطلب هو ميل سالب.

٣- ان منحنى الطلب يكون بمثابة خط فاصل، أى أنه يبين الحدالأقصى للكميات التى يكون المستهلك على إستعداد لشرائها من السلعة عند الأثمان الإفتراضية المختلفة لها، فكل نقطة أسفل هذا المنحنى يمكن شرائها فهى ثمن معين وزمن معين، وأى نقطة على هذا المنحنى غير ممكنة فى ظل الظروف السائدة لحظة الطلب.

٤- أن منحنى الطلب يتحدد على نحو دقيق تماماً إذ تقابل فيه كل ثمن متصور للسلعة كمية واحدة محددة تماماً يمكن للمستهلك أن يطلبها من هذه السلعة، لكن تصوير منحنى الطلب على هذا النحو

الدقيق يلائم حالة مستهلك رشيد يمتثل لأحكام العقل المجرد وحدة ويعرف تماماً وعلى وجه التأكيد الكمية المحددة من السلعة التى يمكن أن يشتريها عند كل ثمن مختلف لها، ولكن اذا لم يكن المستهلك فى الواقع كذلك ويؤثر فيه ليس أحكام العقل وحدها ولكن كذلك المحيط الإجتماعى والتقاليد والضغوط الإجتماعية المختلفة وبالتالى فإنه لن يعرف تماماً وعلى وجه التأكيد تلك الكمية المحددة من السلعة التى سيكون مستعداً لشرائها عند كل ثمن من الأثمان المختلفة للسلعة، وهنا لن تكون العلاقة الدالية دقيقة ومحددة.

وهكذا فإن دراسة قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب تؤكد العلاقة الدالية العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة محددة وثمن هذه السلعة فى فترة زمنية محددة، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود حالات إستثنائية لهذه العلاقة الدالية وهذا ما نذكره فى النقطة التالية:

ثالثاً : الحالات الإستثنائية لقانون الطلب:

رأينا أن قانون الطلب يوضح أن تغير ثمن السلعة موضوع البحث فى اتجاه معين يؤدى إلى تغيير الكمية المطلوبة بواسطة المستهلك فى اتجاه عكسى، أى كلما انخفض ثمن هذه السلعة كلما إزدادت الكمية المطلوبة منها، وكلما ارتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها، وذلك مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وعلى ذلك تكون العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من هذه السلعة وثمنها هى علاقة عكسية.

وكما رأينا أن منحنى الطلب انما ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين، وأن التعبير الهندسى عن ذلك هو أن دالة الطلب تكون دالة متناقصة للثمن، وأن ميل منحنى الطلب هو ميل سالب، أى أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير فى اتجاه عكس لإتجاه التغيير فى ثمنها.

والتساؤل الآن هو هل يعمل قانون الطلب دائماً وفى جميع الحالات طبقاً للأساس السابق ذكره ؟ وهل يأخذ منحنى الطلب دائماً وفى جميع الحالات الشكل السابق بيانه بخصائصه المحددة ؟

وبعبارة أخرى هل يمكن أن توجد فى الواقع العملى حالات يعمل فيه قانون الطلب بشكل عكسى، ويأخذ منحنى الطلب تبعاً لذلك شكلاً مغايراً، أى تتغير الكمية المطلوبة من السلعة فى اتجاه طردى وليس عكسى لإتجاه التغير فى ثمنها ؟. أى يرتفع من أسفل إلى أعلى ويتجه من اليسار إلى اليمين ويصبح ميله ميل موجب، ومن ثم تصبح دالة الطلب دالة متزايدة للثمن ؟

والإجابة هى أنه يوجد فى الواقع العملى حالات إستثنائية لقانون الطلب يعمل بالنسبة لها بشكل عكسى، أى عكس اتجاه قانون الطلب، وتأخذ دالة الطلب ومنحنى الطلب شكلاً مغايراً لشكله الغالب والمعتاد، ويمكن ذكرها فى الحالات الأربعة التالية:

١ – **الحالة الإستثنائية الأولى: السلع الرديئة أو الدنيا (سلع جيفن):**

جيفن Gevin إقتصادى إنجليزى (١٨٣٧ – ١٩١٠) قام بدراسة سلوك المستهلك بالنسبة لمجموعة من السلع الدنيا إشتهرت بإسمه. وسلع جيفن أو سلع الفقراء هى تلك المجموعة من السلع الأساسية منخفضة المستوى والقيمة الغذائية، والتى تمثل الإستهلاك الأساسى للفئات الفقيرة أو محدودة الدخل مثل: الخبز والأقمشة الشعبية، والبقوليات رخيصة الثمن مثل الفول والعدس. وقد لاحظ جيفن

خصوصا أثناء المجاعة فى ايرلندا، أن ارتفاع أثمان الخبز والبطاطس والسمن الصناعى فى إنجلترا وايرلندا ترتب عليه نقص الكميات المطلوبة منها، وأن انخفاض أثمانها ترتب عليه نقص الكميات المطلوبة منها، وذلك خلافاً للقاعدة العامة التى يشير إليها قانون الطلب. وتفسير ذلك أن ارتفاع أثمان هذه السلع الدنيا مع ارتفاع جميع الأثمان، أى ارتفاع أثمان جميع السلع والخدمات يؤدى إلى تدهور فى الدخل الحقيقى أو القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل والتى تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها للحصول على هذه السلع، ويجبرها ذلك على زيادة الكميات المستهلكة من هذه السلع منخفضة الثمن نسبيا، وانقاص الكميات المطلوبة والمستهلكة من السلع الأخرى مرتفعة الثمن وذات القيمة الغذائية المرتفعة مثل اللحوم والأسماك.

ويحدث العكس عندما تنخفض أثمان السلع الدنيا مثل الخبز والسمن الصناعى والفول والأقمشة الشعبية، مع انخفاض عام فى جميع أثمان السلع والخدمات، حيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع الدخل الحقيقى أو القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل، ومن ثم تتجه هذه الفئات إلى إنقاص الكميات المطلوبة من السلع الدنيا رغم انخفاض أثمانها لأنها تقوم بإحلال سلع أرقى وأعلى مستوى من القيمة الغذائية مثل اللحوم والأسماك والألبان والأقمشة الأعلى قيمة، محل ذلك النقص فى الكمية المطلوبة، من السلع الدنيا نتيجة زيادة دخولها الحقيقة، وهذا تطبيق واقعى لأثر الإحلال وأثر الدخل.

وبذلك تصبح العلاقة الأساسية بالنسبة لهذا النوع من السلع بين الكمية المطلوبة منها وأثمانها هى علاقة طردية موجبة، حيث تنخفض الكمية المطلوبة منها عندما تنخفض أثمانها فى ظل انخفاض عام لأثمان جميع السلع، وتزيد الكمية المطلوبة منها عند ترتفع أثمانها فى ظل ارتفاع عام الأثمان جميع السلع، وتصبح دالة الطلب على هذه السلع متزايدة، ويتجه منحنى الطلب عليها من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين ويكون الميل موجب خلافاً للقاعدة العامة كما فى الشكل التالى:

شكل (٣): الطلب على السلع الرديئة

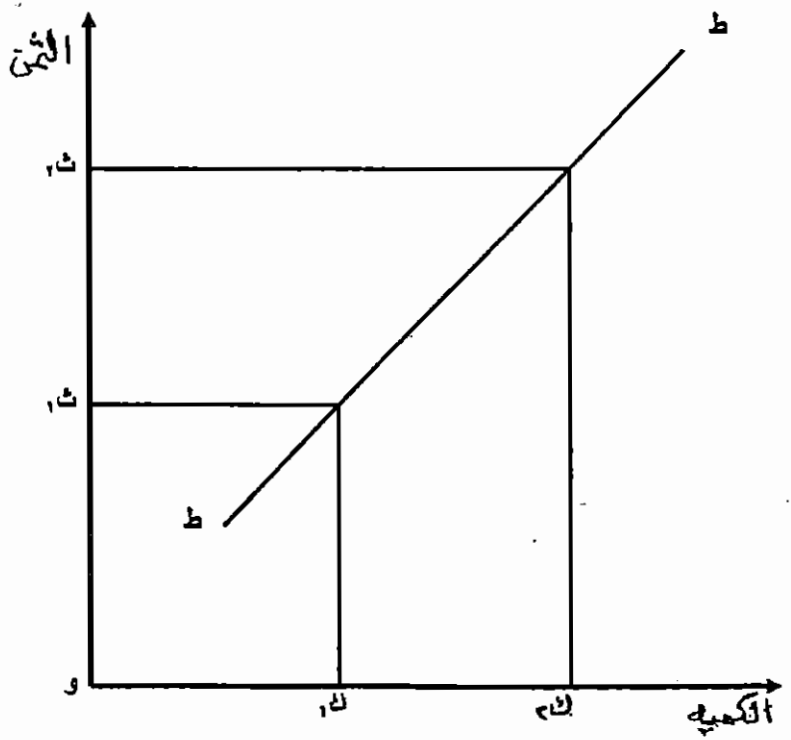

٢- الحالة الإستثنائية الثانية: " السلع التفاخرية أو المظهرية ":

يتعلق الأمر هنا بنوع من السلع الخاصة والمتميزة والتى لا يقبل عليها الا فئة محدودة جداً لديها دخول وثروات كبيرة وهائلة وتتميز بنمط للإستهلاك والسلوك والحياة تعمل فيه على أن تكون متميزة ومنفردة عن مختلف فئات المجتمع فلا تطلب هذه السلع إلا اذا كانت مرتفعة الثمن، وكلما اتجه الثمن إلى الإرتفاع يزداد الطلب عليها رغبة فى اكتساب نوع من النفوذ والهيبة الإجتماعية، ومثال ذلك إقبال هذه الفئة على زيادة طلبها من المجوهرات والأحجار الكريمة كلما إرتفعت أثمانها، وزيادة الطلب على السيارات الفاخرة والحديثة، وذلك رغم الإرتفاعات المتتالية فى أثمانها، وكذلك أدوات التجميل والزينة والملابس الراقية والتى يتم استيرادها من الخارج. كذلك اقتناء هذه الفئة لبعض التحف والأعمال الفنية الشهيرة اذا إتجهت أثمانها إلى الإرتفاع، ويقل الطلب عليها اذا انخفضت أثمانها.

وهكذا تصبح العلاقة من الكمية المطلوبة من السلع التفاخرية أو المظهرية وثمنها علاقة طردية موجبة خلافاً لقانون الطلب.

٣ - الحالة الإستثنائية الثالثة: " الاعتقاد بجودة السلعة بارتفاع ثمنها ":

إعتقاد بعض الأفراد أن ارتفاع أثمان بعض السلع هو إنعكاس أو ترجمة لزيادة جودة هذه السلع، وعلى ذلك قد تزيد الكمية المطلوبة من السلعة التى يرتفع ثمنها، وتنخفض الكمية المطلوبة اذا انخفض ثمنها إعتمادا على أن ذلك دليل على ارتفاع جودة السلعة أو انخفاض هذه الجودة، وقد لا يكون هذا الإعتقاد صحيحاً دائماً، ومن ذلك أن بعض المحلات التجارية، وخاصة المشهورة وفى الأحياء الراقية، تعمد إلى رفع أثمان السلع لكى تتمكن من تصريف الخزون المتراكم لديها بهدف إستغلال الاعتقاد تزيد الكمية التى يطلبها هؤلاء الأفراد من السلعة التى يرتفع ثمنها، والعكس صحيح، وتصبح العلاقة طردية ودالة الطلب متزايدة خلافاً للقاعدة العامة.

٤ - الحالة الإستثنائية الرابعة: " توقعات انخفاض أو ارتفاع الأثمان ":

المتعلقة بتوقعات المستهلك لإنخفاض أو ارتفاع الأثمان فى هذه الحالة نجد أنه عندما يحدث انخفاض فى ثمن سلعة ما فنجد أن الفرد لا يتجه إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة طبقاً للقاعدة العامة لقانون الطلب ولكنه على العكس يتجه إلى تقليل الكمية المطلوبة، وذلك لإنه يتوقع أن يكون هذا الإنخفاض فى الثمن مجرد مقدمة لإنخفاضات ستتلوه، ولهذا فإنه يفضل التقليل من مشترياته من السلعة حتى ينخفض ثمنها بدرجة أكبر، وبالعكس فإنه اذا حدث ارتفاع فى ثمن السلعة وكان الفرد يتوقع أن يكون ذلك مجرد مقدمة لإرتفاعات أخرى ستعقبه فإنه سيتجه إلى شراء كميات أكبر من السلعة قبل أن يحدث ارتفاع أكبر فى الثمن، وتصبح العلاقة بين الطلب والثمن علاقة طردية موجبة كإستثناء من القاعدة العامة لقانون الطلب.

رابعاً: الطلب وظروف الطلب

رأينا أن هناك مجموعة من المتغيرات أو العوامل المستقلة، مثل ثمن السلعة ذاتها، ودخل المستهلك وأثمان السلع المكملة، والتغير فى الدخل، هى عوامل كمية قابلة للقياس، أما عوامل أخرى مثل ذوق المستهلك، ونمط الإستهلاك والعادات والتقاليد وأثر المحاكاة والتقليد فتعتبر عوامل كيفية غير قابلة للقياس. وهذه المتغيرات تؤثر فى الكمية المطلوبة أو دالة الطلب، وتكون العلاقة الدالية فى هذه

الحالة علاقة مركبة معقدة حيث أن المتغير التابع فيها وهو الطلب لا يتوقف فى تغيره على ما يحدث من تغير فى متغير مستقل واحد، بل يتوقف على تغيرها جميعاً، لذلك لجأنا إلى إستخدام التجريد وبحث العلاقة الدالية من الطلب وأحد هذه المتغيرات المستقلة فقط وهو ثمن السلعة موضوع البحث، مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، أى ثبات العوامل الأخرى، وتوصلنا عن طريق ذلك إلى قانون الطلب وجدول الطلب ومنحنى الطلب الفردى ودالة الطلب البسيطة.

ويتعين فى مرحلة ثانية من التحليل أن نبحث أثر العوامل أو المتغيرات الأخرى التى افترضنا ثباتها من قبل على الكمية المطلوبة ويطلق عليها إصطلاحاً ظروف الطلب، والجدير بالذكر أننا من أجل بحث العلاقة بين الكمية المطلوبة وهذه العوامل أو المتغيرات الأخرى بخلاف ثمن السلعة سوف نتبع نفس الإفتراض، أى نبحث هذه العلاقة بين الطلب وكل من هذه المتغيرات، كل على حدة مع افترض ثبات المتغيرات الأخرى. وبعد ذلك نعرض التفرقة بين التحرك على نفس منحنى الطلب وإنتقال منحنى الطلب.

أولا : العلاقة بين الطلب والمتغيرات الأخرى بخلاف ثمن السلعة:

كما ذكرنا من قبل أن هناك متغيرات مستقلة عديدة كمية وكيفية تؤثر فى الكمية المطلوبة ونطلق على العلاقة الدالية من الطلب وهذه المتغيرات " ظروف الطلب "، وسوف نقتصر على بحث العلاقة الدالية بين الطلب وأهم هذه المتغيرات وهى دخل المستهلك، وأثمان السلع البديلة وأثمان السلع المكملة، فضلاً عن الإشارة إلى ذوق المستهلك، وأثر التقليد والمحاكاة، والتغير فى توزيع الدخل والتغير فى عدد السكان.

ونكرر مرة أخرى أننا سنفترض عند بحث العلاقة الدالية بين الطلب وأى متغير من هذه المتغيرات، ثبات المتغيرات الأخرى بما فيها ثمن السلعة نفسها، لكى نرى شكل ومحتوى العلاقة بين كل متغير على حدة وبين الكمية المطلوبة.

١- الطلب كدالة لدخل المستهلك :

لا شك أن الدخل، أى " القوة الشرائية للمستهلك " بعد أهم المتغيرات التى تؤثر فى تحديد الكمية المطلوبة بواسطة مستهلك ما فى فترة زمنية محددة، من سلعة ما، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ومن ثم فإن التغير فى هذا الدخل يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة، أى توجد علاقة دالية بين الطلب ودخل المستهلك يتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى الدخل، حيث أن الطلب هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل، ويكون الطلب دالة فى الدخل.

وبالنسبة لشكل ونوع هذه العلاقة الدالية بين الطلب والدخل، أى هل هى دالة متزايدة ذات ميل موجب، أم هى دالة متناقصة ذات ميل سالب ؟ وهل هذه العلاقة علاقة طردية أم علاقة عكسية ؟.

للإجابة على ذلك نجد فى الحالات الغالبة وكقاعدة عامة أن تغير دخل المستهلك فى اتجاه معين يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة المحددة فى نفس الإتجاه، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، أى أن العلاقة الدالية بين الطلب والدخل هى علاقة طردية موجبة، وتكون دالة الطلب فى علاقته بالدخل دالة متزايدة ذات ميل موجب، أى لو اتجه دخل المستهلك نحو الإرتفاع فإن الكمية المطلوبة من السلعة ستتجه بدورها نحو الإرتفاع، ويحدث العكس فى حالة انخفاض الدخل حيث سيترتب على ذلك انخفاض الكمية المطلوبة.

ويرى البعض أن تغير دخل المستهلك يؤثر على الكمية التى يقبل على طلبها من سلعة ما عن طريق تأثيره على المنفعة النهائية للنقود التى تحت تصرف المستهلك، حيث أن زيادة الدخل يؤدى إلى انخفاض المنفعة النهائية للنقود مما يؤدى إلى زيادة الكمية التى يطلبها من السلعة المحددة عند كل ثمن، كما أن انخفاض الدخل يؤدى إلى ارتفاع المنفعة النهائية للنقود، مما يؤدى بدوره إلى الإقلال من طلب المستهلك من هذه السلعة.

وعلى ذلك فإن القاعدة العامة أن تغير الدخل بإرتفاعه يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة وذلك فى خلال فترة زمنية محددة، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، ويحدث ذلك التأثير وتلك العلاقة الطردية الموجبة بالنسبة لكل مستويات الدخل المختلفة فى تدرجها تصاعدا، حيث يترتب على ذلك تغير الكميات المطلوبة المقابلة لهذه المستويات وتدرجها بالزيادة أيضا. ويوضح ذلك الشكل البيانى التالى:

شكل (٤): الطلب كدالة لدخل المستهلك

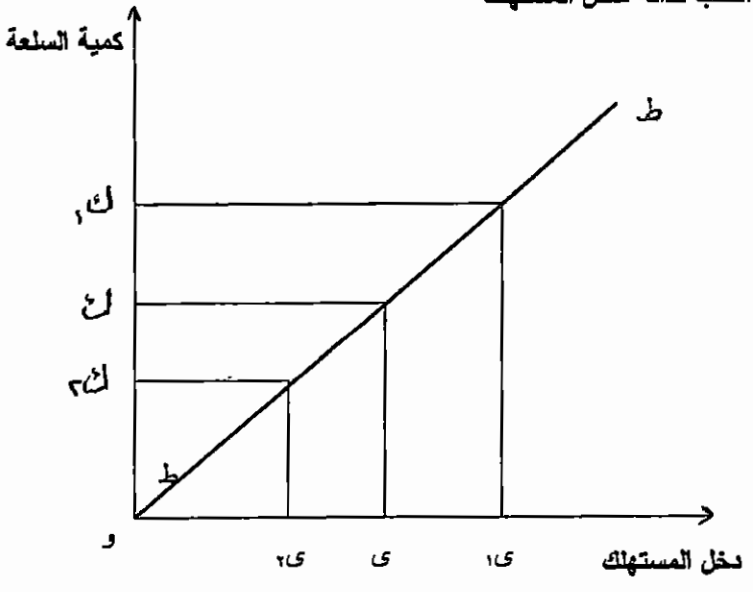

ونعبر عن الكمية المطلوبة فى هذا الشكل على المحور الرأسى والدخل على المحور الأفقى، ويعد ذلك إستثناء عن القاعدة العامة حيث يتعين وضع الكمية على المحور الأفقى، وذلك الإستثناء لأغراض التوضيح والتبسيط فقط ولا يغير ذلك من شكل ونوع العلاقة الدالية من الطلب والدخل، وهنا نجد عند كل مستوى من مستويات الدخل وجود كمية مناظرة، وعند تغير مستوى الدخل بالزيادة من وى إلى وى١ تتغير الكمية المطلوبة بالزيادة من وك إلى وك١، وإذا تغير مستوى الدخل بالإنخفاض من وى إلى وى٢، تتغير الكمية المطلوبة أيضا بالإنخفاض من وك إلى وك٢ أى أن العلاقة هى علاقة طردية موجبة، حيث تزيد الكمية المطلوبة من السلعة بإرتفاع الدخل وتقل هذه الكمية بإنخفاض هذا الدخل.

٢ – العلاقة بين الطلب وأثمان السلع الأخرى:

نهدف هنا إلى بحث العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعه محددة فى فترة زمنيه محددة بواسطة مستهلك ما، وأثمان السلع الأخرى التى توجد بينها وبين السلعة موضوع البحث علاقة إرتباط وثيقة ومباشرة، وهذه العلاقة قد تكون علاقة تبادل وإحلال وقد تكون علاقة تكامل، وعلاقات التبادل والإحلال بين السلع عندما تكون هذه السلع بديلة عن بعضها البعض، أى يستطيع الفرد أن يحصل على نفس القدر من الإشباع تقريباً عندما يستهلك أيا من هذه السلع، ومثال ذلك لحوم البقر ولحوم الدجاج والأسماك، والقهوة والشاى، وخدمتى النقل بالقطارات والنقل بالسيارت والأتوبيسات.

وعلاقات التكامل بين السلع عندما يلزم على الفرد أن يستخدم سلعتين معاً وبشكل متكامل حتى يحصل على الإشباع المعتاد الذى يسعى إليه، ولن يتحقق له هذا الإشباع المعتاد اذا ما إستخدم سلعة واحدة دون الأخرى المتكاملة معها، ومثال ذلك سلعتى السيارة والبنزين، والحذاء والجورب، وسلعتا الشاى والسكر.

وعلى ذلك نقتصر هنا على دراسة العلاقة بين الطلب على سلعة محددة وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بها، ولايشمل ذلك العلاقة مع أثمان بقية السلع الأخرى التى يطلق عليها المستقلة، أى أثمان السلع البديلة، وأثمان السلع المتكاملة وسنرى كل منهما على حده.

أ – العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثمان السلع البديلة لها:

توجد علاقة دالية مباشرة بين الكمية المطلوبة فعلاً من سلعة ما وبين التغير الذى يحدث فى أثمان السلع البديلة لها وذلك فى فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث يترتب على التغير فى أثمان السلع البديلة حدوث تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث ولكن ما شكل هذه العلاقة، وفى أى اتجاه يتم التغير فى الطلب نتيجة تغير أثمان السلع البديلة ؟.

لبيان ذلك سنفترض وجود سلعتين بديلتين مثل اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء، وأن السلعة المراد بحث التغير فى الكمية المطلوبة منها هى اللحوم البيضاء "الدجاج" وأن السلعة البديلة لها هى اللحوم الحمراء "لحم البقر"، ونسعى إلى التعرف على أثر تغير ثمن اللحوم الحمراء على الكمية المطلوبة من اللحوم البيضاء "الدجاج".

من الملاحظ أنه لو ارتفع ثمن السلعة البديلة فإن الكمية التى سيطلبها المستهلك من السلعة موضوع البحث ستزيد أيضا، ولو انخفض ثمن السلعة البديلة فإن الكمية التى سيطلبها من السلعة موضوع البحث ستقل أيضا، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، أى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وثمن السلعة البديلة لها هى علاقة طردية، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة يؤدى إلى خفض الكمية المطلوبة منها حسب قانون الطلب، مما يدفع المستهلك إلى زيادة الكمية التى يطلبها من السلعة موضوع البحث وإحلالها محل السلعة البديلة فى إشباع حاجته، والعكس يحدث تماماً إذ أن انخفاض ثمن السلعة البديلة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منها مما يدفع المستهلك إلى خفض الكمية التى يطلبها من السلعة موضوع البحث وإحلال السلعة البديلة محلها فى إشباع حاجته. ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية فى الشكل التالى، فالعلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة المحددة وهى اللحوم البيضاء وثمن السلعة البديلة لها وهى اللحوم الحمراء علاقة طردية موجبة، فاذا

ارتفع ثمن السلعة البديلة من ث ب إلى ث ب١، زادت الكمية المطلوبة من وك إلى وك١ والعكس اذا انخفض ثمن السلعة البديلة من ث ب إلى ث ب٢ نقصت الكمية المطلوبة من وك إلى وك٢.

شكل (٥): العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وأثمان السلع البديلة

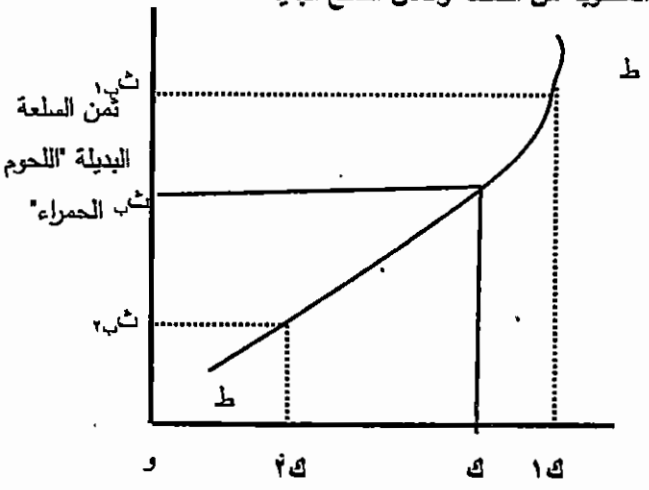

ب – العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثمان السلع المتكاملة لها:

كما ذكرنا توجد علاقة دالية مباشرة بين الكمية المطلوبة فعلاً من سلعة ما وبين التغير الذى يحدث فى أثمان السلع المتكاملة لها وذلك فى فترة زمنيه محددة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أى ثباتها، حيث يترتب على التغير فى أثمان السلع المتكاملة حدوث تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث، ولكن ما شكل هذه العلاقة، وفى أى اتجاه يتم التغير فى الطلب نتيجة تغير أثمان السلع المتكاملة ؟ لبيان ذلك سنفترض وجود سلعتين متكاملتين وهما الشاى والسكر، وأن السلعة المراد بحث التغير فى الكمية المطلوبة منها هى الشاى، وأن السلعة المتكاملة معها هى السكر، ونسعى إلى التعرف على أثر تغير ثمن السكر كسلعة متكاملة على الكمية المطلوبة من الشاى.

من الملاحظ أنه لو ارتفع ثمن السلعة المتكاملة أو المكملة وهى السكر، فإن الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة موضوع البحث وهى الشاى ستقل، وإذا ما انخفض ثمن السلعة المتكاملة فإن الكمية التى يطلبها المستهلك من سلعة الشاى ستزيد، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، أى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن السلعة المتكاملة معها هى علاقة عكسية وتفسير ذلك أن ارتفاع ثمن السلعة المتكاملة " الشاى " حيث يتحتم عليه إستخدامها مع السلعة المتكاملة لإشباع حاجته، والعكس يحدث تماماً إذ أن انخفاض ثمن السلعة المتكاملة "السكر" يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منها قانون الطلب وبالتالى يزيد المستهلك من طلبه على السلعة موضوع البحث "الشاى" حيث يتحتم عليه إستخدامها مع السلعة المتكاملة لإشباع حاجته، أى أن العلاقة هى علاقة عكسية.

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية فى الشكل التالى:

شكل (٦): العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وأثمان السلع المتكاملة

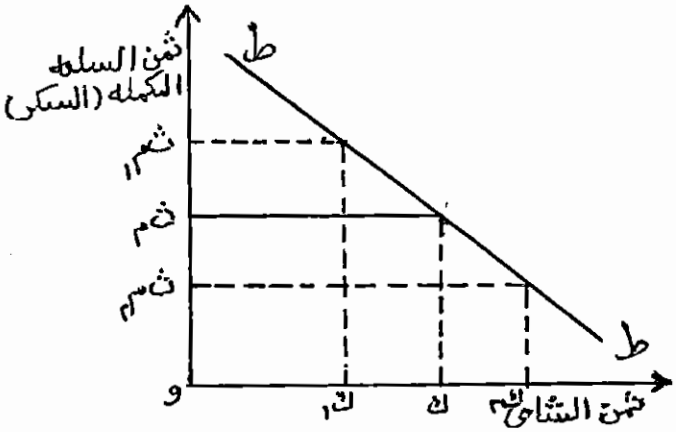

ويتضح من الشكل السابق بيان العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث وهى "الشاى" وثمن السلعة المتكاملة وهى "السكر" فإنه عندما كان ثمن السلعة المتكاملة ثم كانت الكمية المطلوبة ك، ولكن عندما ارتفع ثمن السلعة المتكاملة إلى ثم١، إنخفضت الكمية المطلوبة من سلعة الشاى إلى ك١، والعكس عندما انخفض ثمن السلعة المتكاملة إلى ثم٢ زادت الكمية المطلوبة من سلعة الشاى إلى ك٢. أى أن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من سلعة وثمن السلعة المتكاملة معها هى علاقة عكسية سالبة.

٣ – <u>العلاقة بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك وتفضيله :</u>

من الطبيعى أن توجد علاقة دالية بين الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث فى فترة زمنية محددة وذوق المستهلك وتفضيلاته وميوله، وذلك مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها اذا ماحدث تغير فى ذوق المستهلك كمتغير تابع. وينطبق ذلك أيضا على تغير ذوق المستهلكين فى مجموعهم، حيث يؤدى إلى تغير مجموع طلبهم. ويعكس ذوق المستهلك غالبا تفضيلاته وعاداته وميله وتأثره بإتجاهات "الموضة"، وهى تتحدد أساسا بعوامل إجتماعية وتتأثر بالدعاية والإعلان والمحاكاه والتقليد. وعموما فإنها تؤثر فى طلب المستهلك، فاذا ما إتجه ذوق المستهلك وميله لسلعة ما، فإنه مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يترتب على ذلك زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة، وبالعكس اذا ما تغير ذوق المستهلك فى غير صالح هذه السلعة، أى عدم الإقبال عليها فإنه مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يترتب على ذلك نقص الكمية المطلوبة من هذه السلعة.

وعلى ذلك توجد علاقة دالية طردية موجبة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وذوق المستهلك فى فترة زمنية محددة، ويكون التعبير البيانى عن ذلك بإنتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى المنحنى الأصلى فى حالة الإقبال على السلعة كتعبير عن اتجاه الذوق إلى استهلاك السلعة، وإنتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أسفل أى يسار المنحنى الأصلى فى حالة عدم الإقبال على السلعة وانصراف ذوقه وميله عن استهلاك هذه السلعة.

يتبقى لنا من المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى الطلب كمتغير تابع، ذلك التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة من سلعة ما، فى فترة زمنية محددة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، نتيجة عامل أثر التقليد والمحاكاه، حيث يترتب على وجود هذا المتغير دفع المستهلك إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث، وفى حالة عدم وجوده أو عدم إستعداد المستهلك للتأثر به أو ميله إلى سلوك مخالف نقص الكمية المطلوبة من السلعة، وعلى ذلك يمكن القول بوجود علاقة دالية طردية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثر التقليد، وذلك فى أغلب الحالات. وبالنسبة للآثار التى يحدثها كل من حجم السكان، ونمط توزيع الدخل على الكمية المطلوبة فسوف نرى ذلك عند بحث دالة الطلب الكلى.

ثانيا : التحرك على منحنى الطلب وإنتقال منحنى الطلب:

رأينا فيما سبق أن الكمية المطلوبة تتوقف على متغيرات مستقلة عديدة وبحثنا العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن هذه السلعة وتوصلنا إلى قانون الطلب، ثم بحثنا العلاقة الدالية بين الطلب والمتغيرات الأخرى، مع أخذ كل متغير على حده وإفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، ورأينا نوع وشكل العلاقة الدالية التى تربط الطلب أى الكمية المطلوبة بهذه المتغيرات وخصوصا الدخل، وأثمان السلع البديلة، وأثمان السلع المتكاملة، وذوق المستهلك، وأثر التقليد والمحاكاه، ويطلق على هذه العلاقات مجتمعة ظروف الطلب أى المتغيرات الأخرى التى تؤثر فى الطلب بخلاف ثمن السلعة.

ويمكن التفرقة بين تأثير الثمن على كمية الطلب، وتأثير ظروف الطلب، أى المتغيرات الأخرى على كمية الطلب، بشكل بيانى هندسى عن طريق التفرقة بين التحرك على منحنى الطلب من نقطة إلى أخرى، وبين إنتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى وإلى اليمين، أو إلى أسفل وإلى اليسار.

أ - التحرك على منحنى الطلب:

اذا كان التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة ما فى فترة زمنية محددة نتيجة تغير ثمن السلعة ذاتها مع ثبات المتغيرات الأخرى، فإننا نعبر عن ذلك بقانون الطلب، ويكون التعبير البيانى بالتحرك على نفس منحنى الطلب كما فى الشكل التالى:

شكل (٧): تمدد وانكماش الطلب

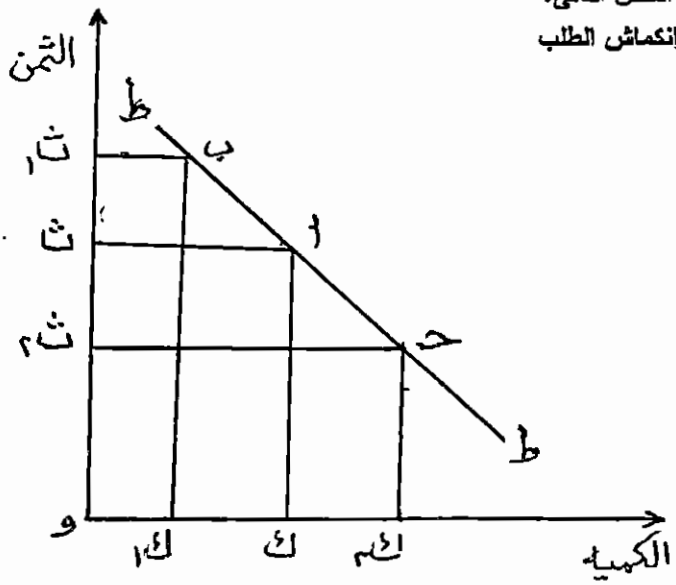

فإذا كان المستهلك عند النقطة أ على منحنى الطلب ط ط حيث تكون الكمية المطلوبة ك عند الثمن اذا حدث تغير فى الثمن بالإرتفاع فإن الكمية السابقة وتصبح ك١، وتقول إن الطلب قد إنكمش وتكون بصدد التحرك على نفس المنحنى حيث ينتقل المستهلك من النقطة أ إلى النقطة ب، والعكس اذا ما حدث تغير فى الثمن بالإنخفاض وأصبح ث٢ فإن الكمية المطلوبة تزيد وتصبح ك٢، وهنا نقول أن الطلب قد تمدد ونكون بصدد التحرك على نفس المنحنى حيث ينتقل المستهلك من النقطة أ إلى النقطة جـ.

وبذلك يحدث إنكماش فى الطلب اذا نقصت الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة ارتفاع الثمن ويحدث تمدد فى الطلب إذا زادت الكمية المطلوبة من هذه السلعة نتيجة انخفاض الثمن، ونكون بصدد التحرك على نفس منحنى الطلب، وذلك مع ثبات المتغيرات الأخرى.

ب – <u>إنتقال منحنى الطلب:</u>

أما اذا كان التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة ما فى فترة زمنية محددة نتيجة تغير أحد المتغيرات أو العوامل الأخرى السابق بيانها بخلاف ثمن السلعة، فإننا نبحث ذلك ونعبر عنه بـ: ظروف الطلب وتغيرها، ويؤدى ذلك إلى إنتقال منحنى الطلب بأكمله.

وعلى ذلك ففى حالة تغير ظروف الطلب، فإن قانون الطلب يتغير ونكون بصدد قانون آخر. ويتم التعبير عن ذلك بيانياً بإنتقال منحنى الطلب كلية إلى اليسار وإلى أسفل المنحنى الأصلى ويأخذ الشكل الأصلى ويأخذ الشكل ط١ ط١ اذا ترتب على التغير فى ظروف الطلب نقص فى الكميات المطلوبة عند كل ثمن، وبإنتقال منحنى الطلب كلية إلى اليمين وإلى أعلى المنحنى الأصلى ويأخذ الشكل ط٢ ط٢ اذا ترتب على التغير فى ظروف الطلب زيادة فى الكميات المطلوبة عند كل ثمن.

شكل (٨): انتقال منحنى الطلب

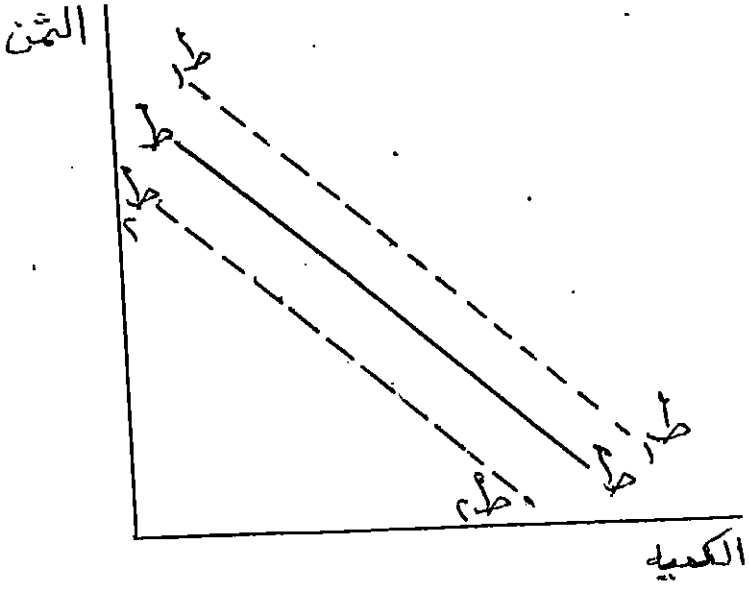

وهنا نقول فى الحالة الأولى التى يترتب عليها إنتقال منحنى الطلب إلى اليسار وأسفل المنحنى الأصلى أن **الطلب قد نقص**، وفى الحالة الثانية التى ترتب عليها إنتقال منحنى الطلب إلى اليمين وأعلى المنحنى الأصلى أن **الطلب قد زاد**.

وعلى ذلك يكون نقص الطلب هو ذلك الوضع الذى تكون فيه الكمية المطلوبة التى تم شرائها بثمن محدد أقل مما كانت تشترى به بذات الثمن فى فترة سابقة نتيجة تغير عوامل أخرى بخلاف الثمن هى الدخل، وأثمان السلع الأخرى المرتبطة به وتغير الأذواق. ويكون زيادة الطلب هو ذلك الوضع الذى تكون فيه الكمية المطلوبة التى تم شراؤها بثمن محدد أكبر مما كانت تشترى به بذات الثمن فى فترة سابقة نتيجة تغير عوامل أخرى بخلاف الثمن مثل الدخل والأثمان الأخرى.

ثالثا: الطلب الكلى أو طلب السوق:

بعد أن انتهينا من دراسة وتحليل الطلب الفردى ومعرفة العلاقات الدالية بين الطلب الفردى ومختلف المتغيرات المستقلة، ورأينا أن الطلب الفردى هو الكمية التى يمكن أن يطلبها ويشتريها فعلاً فردا ما من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة عند الأثمان المختلفة الممكنة لهذه السلعة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

وحتى تكتمل لنا دراسة نظرية الطلب يتعين التعرف على الطلب الكلى أو طلب السوق، بل أن هذا الأخير موضع الإهتمام الأكبر للتوصل إلى تكون الأثمان فى الأسواق المختلفة، وترى النظرية الحدية أن الطلب الكلى هو مجموع طلب الأفراد، وهو يعنى مجموع الكميات التى يطلبها ويشتريها فعلاً مجموع الأفراد أى المستهلكين من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة عند مختلف الأثمان الممكنة لها، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى. وعلى ذلك فإن دالة طلب السوق أو دالة الطلب الكلى ما هى إلا مجموع دوال طلب الأفراد للسلعة موضوع البحث.

ومن الطبيعى أن كل ما ذكرناه من تحليل للجوانب المختلفة لدالة الطلب الفردى، والعلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة والثمن بالنسبة لفرد ما فى فترة زمنية محددة يكون صحيحا بالنسبة لدالة الطلب الكلى أو دالة طلب السوق.

أما بالنسبة لجدول الطلب الكلى على سلعة معينة، وهو كذلك التعبير الرقمى " الحسابى " عن دالة هذا الطلب فإنه يتكون عن طريق جميع الكميات التى من الممكن أن يطلبها جميع المستهلكين من السلعة عند كل ثمن افتراضى.

ولأغراض التبسيط نفترض أن مجموع الأفراد هم ثلاثة فقط أ، ب، جـ وأن الطلب الكلى يتمثل فى مجموع الكميات التى يطلبها هؤلاء الأفراد عند كل ثمن معين مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن بناء هذا الجدول كما يلى:

جدول (٣): الطلب الكلى أو طلب السوق

ثمن السلعة للكيلو جرام البرتقال (بالقروش)	الكمية التى يطلبها المستهلك أ	الكمية التى يطلبها المستهلك ب	الكمية التى يطلبها المستهلك جـ	الطلب الكلى وطلب السوق أ + ب + جـ
١٢٠	١	–	–	١
١٠٠	١	١	–	٢
٨٠	٢	١	–	٣
٦٠	٣	٢	١	٦
٤٠	٤	٣	٢	٩
٣٠	٥	٤	٣	١٢

ويمكن تكوين منحنى الطلب الكلى أو طلب السوق على سلعة معينة، وهو كما ذكرنا من قبل التعبير البيانى والهندسى عن دالة الطلب عن طريق إشتقاقه من كافة منحنيات طلب الأفراد، وهو بكل بساطة عبارة عن تجميع لكل منحنيات طلب المستهلكين الأفراد، ولبيان ذلك يتم بناء منحنى طلب المستهلك أ، والمستهلك ب، والمستهلك جـ وبتجميعهم نصل إلى منحنى الطلب الكلى أو طلب السوق كما فى الشكلين التاليين:

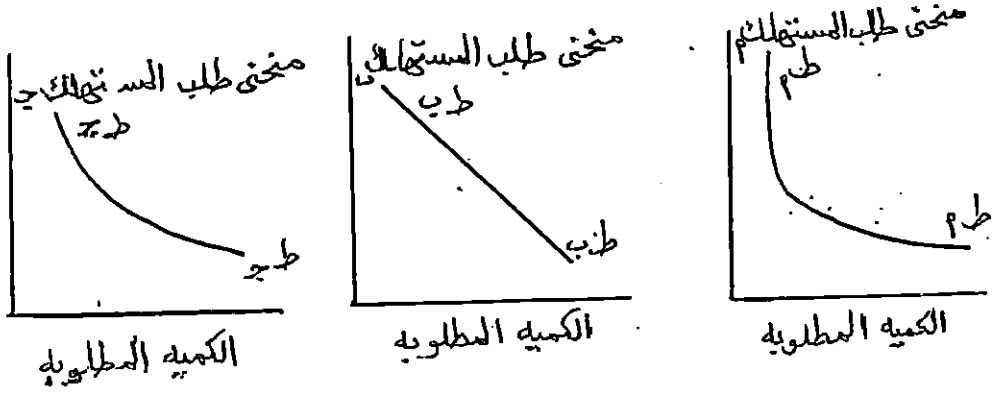

شكل (٩): ثلاثة منحنيات للطلب الفردى

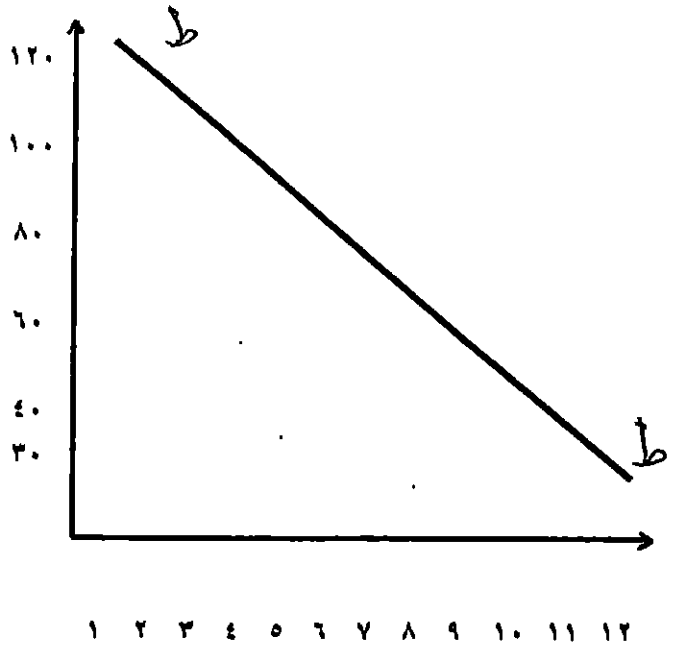

شكل (١٠): منحنى طلب السوق " الطلب الكلى "

ومن الشكل الأخير يتضح أن منحنى طلب السوق ماهو إلا تجميع لمنحنيات الطلب الفردية، وهو يأخذ نفس شكل وإتجاه منحنى الطلب الفردى، أى ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين، دلالة على أن العلاقة بين الكمية والثمن هى علاقة عكسية وأن الدالة متناقصة والميل سالب.

رابعا: محددات طلب السوق غير الثمن:

لاشك أن ثمن السلعة هو المحدد الرئيسي للطلب عليها في السوق. ومع ذلك فان هذا لايعني أنه لاتوجد محددات أخري. في الحقيقة هناك عدة عناصر أخري خلاف ثمن السلعة يمكن أن تؤثر أيضا علي السلعة. من ذلك مثلا مايلى:

١- حجم السكان:

إذ يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان، فهو يزيد بزيادة السكان، ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال إلا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة فى القوة الشرائية، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر إتساعاً، وعموماً يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن التركيب السكانى، والوزن النسبى للفئات العمرية المختلفة يكون له هو الآخر تأثيراً على الكمية المطلوبة، فالدول التى يزداد فيها عدد صغار السن يزيد الطلب فيها على السلع والخدمات الخاصة بهم، فى حين أن الدول التى يمثل فيها كبار السن نسبة كبيرة فإن الطب على السلع والخدمات المخصصة لهم يزيد.

٢- نمط توزيع الدخل:

يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات المختلفة، حيث أن زيادة التفاوت وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومى يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية ونقص الطلب على

السلع الأساسية، والعكس فإن تحقيق نمط عادل لتوزيع الدخول بين الفئات الإجتماعية يؤدى إلى زيادة الطلب على مختلف السلع وخاصة الأساسية. ومن المتوقع أن زيادة دخول المستهلكين سيؤدي إلى زيادة الطلب بالنسبة لكل السلع عند نفس الأثمان السائدة، وبالرغم من أننا افترضنا أن الكميات المطلوبة من السلع تقريبا ستزداد كلما زادت الدخول، الا أنها لن تزداد بنفس النسبة. وحسب قانون انجل Engel، فالتغيرات في الدخل من المحتمل أن تسبب تغيرات نسبية مختلفة جدا في الطلب علي مختلف السلع. فعندما يكون المجتمع فقيرا فان كثيرا من دخله يجب أن يوجه إلى الضروريات الأساسية: الطعام، الملبس، المسكن. وكلما أصبح المجتمع أغني فانه سيشتري مزيد من الملبس والطعام والمسكن، ولكنه سينفق أكثر علي البنود الكمالية. ان الانخفاض النسبي للطعام والسلع الأخرى غير المعمرة في النمط العام للاستهلاك، والارتفاع في أهمية السلع المعمرة والإسكان يرجع إلى حد كبير إلى الارتفاع في الدخل.

٣- أثمان السلع الأخرى:

من المتوقع أن يؤدي الانخفاض في أثمان السلع البديلة، وهى سلع تشبع نفس الحاجة كالسلعة الأصلية، إلى نقص في الطلب علي السلعة الأصلية. فانخفاض ثمن منسوجات الألياف الصناعية كالنايلون والداكرون قد قلل من الطلب علي منسوجات الحرير والقطن. وعندما تكون السلعة مكملة أى عندما تميل لأن تستعمل مع بعضها البعض، فان انخفاضا في ثمن إحداها من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة في الطلب علي الآخر. فانخفاض في ثمن السيارات مثلا، سيؤدي إلى ارتفاع في الطلب علي البنزين، والسبب هو أن زيادة في استعمال السيارات، وهو ما يتوقع أن ينتج من انخفاض في ثمن السيارات بالنسبة إلى السلع الأخرى، سيؤدي إلى مزيد من استعمال البنزين لأن السيارات لابد لها من البنزين لكي تسير. هل يؤدي ارتفاع في ثمن البنزين إلى انخفاض في مبيعات السيارات ؟ هل علاقة التكامل تعمل في كلا الاتجاهين ؟ بطبيعة الحال، في الحالات التي تكون فيها ليست بالسلع البديلة وليست بالسلع المكملة، فاننا نتوقع أن يظل الطلب علي إحدى السلع ثابت تقريبا عندما يتغير ثمن السلعة الأخرى، علي سبيل المثال، الخبز والغسالات.

٤- أذواق المستهلكين:

لاشك أن زيادة تفضيل المستهلكين لسلعة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها عند نفس الثمن القائم عند نفس الثمن القائم. فاذا أصبحت الموضة أن يكون لدي المرء جهاز تليفزيون، فان الطلب علي أجهزة التليفزيون في السوق سيزداد عند نفس الأثمان السائدة لأجهزة التليفزيون. هذا لايعني أن كل إنسان سيشتري جهازا، ولكن بعض الناس ستشتري، والطلب سيزداد. والتغيرات في الأذواق قد تكون نتيجة لنشاطات اقتصادية. فالغرض الأساسي للإعلان، الذي تنفق عليه الصناعة مبالغ طائلة، هو أن يغير أذواق الناس، وليس هناك من شك في أنه كثيرا ما ينجح في ذلك. وعلي أيه حال، للناس أذواق وتفضيلات، وهذه التفضيلات تتغير، وعندما تفعل ذلك فان الطلب علي بعض السلع يزداد، والطلب علي البعض الآخر ينقص.

خامسا: تفسير دالة الطلب وقانون الطلب:

نشير فى نهاية تحليلنا لعلاقات الطلب إلى تفسير دالة الطلب، أى تفسير قانون الطلب، أى لماذا تكون العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن هذه السلعة مع ثبات المتغيرات

الأخرى هى علاقات عكسية، أى عندما يتغير ثمن السلعة المحددة فى فترة زمنيه محددة تتغير الكمية المطلوبة فى اتجاه مخالف أو عكسى، ويترتب على ذلك كما رأينا أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار اليمين، وأن دالة الطلب دالة متناقصة وذا ميل سالب ؟. ان ذلك يرجع إلى سببين أو عاملين:

أ – السبب الأول: أثر الإحلال:

حيث عندما ينخفض ثمن سلعة محددة، وتبقى أثمان السلع الأخرى التى يمكن ان تحل محلها ثابتة أو تنخفض بنسبة أقل، فإن ثمن تلك السلعة يصبح أكثر إنخفاضاً بالنسبة لأثمان هذه السلع الأخرى، وهذا يؤدى بالمستهلك إلى إحلال السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى ظلت أثمانها دون تغيير، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من هذه السلعة، وبالعكس فإن ارتفاع ثمن هذه السلعة مع بقاء أثمان السلع الأخرى التى يمكن أن تحل محلها ثابتة، أو إرتفاعها بنسبة أقل، فإن ثمن هذه السلعة يصبح أكثر إرتفاعاً بالنسبة لأثمان هذه السلع الأخرى، وهذا يؤدى بالمستهلك إلى إحلال تلك السلع التى ظلت أثمانها ثابتة محل السلعة المحددة التى ارتفع ثمنها ومن ثم تنقص الكمية المطلوبة منها، وعلى ذلك فإن أثر الإحلال يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها، وإلى نقص تلك الكمية المطلوبة عندما يرتفع هذا الثمن.

ب – السبب الثانى: أثر الدخل:

حيث أن انخفاض ثمن سلعة ما يعنى مع ثبات الدخل النقدى للمستهلك حدوث تحسن أو زيادة فى الدخل الحقيقى، أى فى القوة الشرائية له تنتج عن إنفاقه مبلغاً أقل على شراء السلعة التى انخفض ثمنها، وأصبح لدى هذا المستهلك ما نطلق عليه فائض من الدخل، ويزيد هذا القدر من الفائض كلما كانت السلعة التى انخفض ثمنها هامة، والزيادة فى الدخل الحقيقى للمستهلك تعنى زيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة الكمية التى يطلبها من هذه السلعة عند انخفاض ثمنها، بالإضافة إلى إمكانية زيادة مقدرته على شراء السلع الأخرى. وعلى ذلك يمكن القول أن انخفاض ثمن السلعة يحدث أثراً يشابه من بعض النواحى أثر زيادة الدخل النقدى، ويؤدى إلى زيادة إقباله على شراء مختلف السلع، ومنها السلعة التى انخفض ثمنها، وبالعكس فإن ارتفاع ثمن سلعة ما يعنى انخفاض فى الدخل الحقيقى للمستهلك يترتب عليه نقص فى الكمية التى يطلبها، بالإضافة إلى إمكانية نقص مقدرته على شرا ء السلع الأخرى.

ويضيف البعض إلى جانب هذين السببين سبب آخر يفسر دالة الطلب الكلى، وهو أن انخفاض ثمن السلعة يؤدى إلى أن بعض الأفراد من ذوى الدخول المحدودة يصبحون قادرين الآن على طلب السلعة بعد أن كانوا عاجزين عن ذلك من قبل عندما كان ثمنها أكثر إرتفاعاً، وبالعكس فإن ارتفاع ثمن السلعة يؤدى إلى أن يصبح بعض الأفراد من ذوى الدخول المحدودة عاجزين عن شرائها بعد أن كانوا يشترونها من قبل عندما كان ثمنها أكثر إنخفاضا، وهكذا يؤدى هذا السبب بدوره إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها وإلى نقص تلك الكمية عندما يرتفع هذا الثمن.

والخلاصة أن تفسير العلاقة الدالية العكسية بين الطلب والثمن يرجع إلى كل من أثر الإحلال وأثر الدخل بالنسبة للمستهلك الفرد أى الطلب الفردى، وحيث أن الطلب الكلى هو مجموع طلب

الأفراد، فإنه يمكن كذلك تفسير العلاقة الدالية العكسية بين الطلب والثمن بالنسبة لمجموع الأفراد أى الطلب الكلى أو طلب السوق بكل من أثرى الإحلال والدخل، بالإضافة إلى السبب الثالث الذى ذكرناه.

المطلب الثانى: مرونة الطلب:

مقدمة:

رأينا فى دراسة دالة الطلب الفردى والكلى وجود علاقة دالية بين المتغيرات المستقلة كثمن السلعة، والدخل، وأثمان السلع البديلة، وأثمان السلع المتكاملة، وذوق المستهلك، والكمية المطلوبة كمتغير تابع، ولاحظنا أن هذه العلاقة تكون عكسية بين الكمية المطلوبة والثمن، أى أنه اذا ما حدث تغير فى ثمن سلعة ما، يحدث تغير نتيجة لذلك فى الكمية المطلوبة ولكن فى الإتجاه المعاكس وذلك مع ثبات المتغيرات الأخرى.

فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو مارد الفعل ودرجة الإستجابة بالتغير فى الكمية المطلوبة نتيجة للتغير الذى يحدث فى الثمن؟ فقد يكون التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة كبيراً، وقد يكون صغيراً محدودا، وقد لا يحدث على الإطلاق، لذلك يلزم معرفة درجة هذا التغير وقياس مدى إستجابة الكمية المطلوبة بالتغير نتيجة تغير ما فى الثمن ودراسة مقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن.

بالإضافة إلى ذلك فإن درجة إستجابة الكمية المطلوبة لتغير ما يحدث فى الثمن، يتوقف على نوع السلعة وما اذا كانت ضرورية أو كمالية، ومن ثم فإن مقياس المرونة يعتبر هاما وأساسيا للمقارنة بين السلع والخدمات المختلفة والتى تصل إلى مئات الآلاف. كما أن التغيرات التى تحدث فى الكمية المطلوبة كمتغير تابع قد تتحقق نتيجة التغير الذى قد يحدث فى الدخل، أو التغير الذى يحدث فى أثمان السلع الأخرى تكاملية أو تبادلية، أو التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين. وهنا يلزم التعرف أيضا على درجة إستجابة الكمية المطلوبة بالتغير نتيجة التغير الذى يحدث فى كل من هذه العوامل، مع أخذ كل عامل على حده وثبات العوامل الأخرى، ومن ثم نكون أمام أنواع أخرى للمرونة ومنها مرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية.

سنحاول فى هذا المطلب أن نعرض بالتحليل.لأهم النقاط المتعلقة بمرونة الطلب مع التركيز على مرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة السعرية، وتتمثل فيما يلى:

١- مفهوم المرونة ومعامل المرونة.
٢- الحالات المختلفة لمرونة الطلب بالنسبة للثمن.
٣- مرونة الطلب بالنسبة للدخل.
٤- العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب.
٥- الاستفادة العملية من مرونة الطلب.

أولا: مفهوم المرونة ومعامل المرونة:

(أ): مفهوم المرونة:

تجد النظرية الاقتصادية أنه من المفيد التفرقة بين تلك السلع التي يستجيب الطلب عليها تجاوبا كبيرا وتلك التي يتجاوب الطلب عليها تجاوبا صغيرا مع تغيرات الأثمان. وبالتعبير الفني يقول

الاقتصاديون أن الطلب علي السلعة الأولى أكثر مرونة من الطلب علي السلع الأخيرة، أو أن مرونة طلبها أكبر. فمرونة الطلب إذن هي تعبير فني يستخدمه الاقتصاديون للتعبير عن مدي استجابة الطلب علي سلعة معينة مع التغير في ثمنها. ويذكر الفريد مارشال Alfred Marshal، وهو الذي ادخل اصطلاح مرونة الطلب في النظرية الاقتصادية أن مرونة أو مدي تجاوب الطلب في إحدى الأسواق، تكون كبيرة أو صغيرة علي حسب ما اذا كانت الكمية المطلوبة تزيد كثيرا أو قليلا مع انخفاض معين في الثمن، وتنقص كثيرا أو قليلا مع ارتفاع معين في الثمن.

والمرونة من أهم المقاييس والإصطلاحات التى تستخدم فى علم الإقتصاد، وهى أساسا مقياس يستخدم فى علوم الرياضيات والفيزياء. وتستخدم المرونة فى العلوم الإقتصادية والمالية لقياس التغيرات النسبية التى يمكن أن تحدث نتيجة إرتباط ظاهرتين أو متغيرين بعلاقة معينة. فالمرونة مقياس يبين مدى إستجابة أو درجة تأثر متغير ما، المتغير التابع، للتغيرات التى تحدث فى متغير آخر، المتغير المستقل، وتقاس المرونة رياضياً بميل الزاوية المقابلة لمنحنى الطلب، أو مماس هذا المنحنى، حيث ظل الزاوية ظا = المقابل ÷ المجاور، غير أن هذا المقياس الرياضى لايعبر لنا على وجه الدقة عن درجة إستجابة الكمية المطلوبة للمتغيرات التى تحدث فى العوامل المستقلة مثل ثمن السلعة ومستوى الدخل وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بها، وسوف نرى ذلك عند التعرف على معامل المرونة. هذا وتكون المرونة عدديا تقع بين صفر، فى حالة طلب عديم المرونة، ومالانهاية، فى حالة طلب لانهائى المرونة.

وإذا كنا بصدد قياس درجة إستجابة أو تأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغيرات التى تحدث فى ثمن هذه السلعة، مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فإننا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب بالنسبة للثمن، أما اذا كنا بصدد قياس درجة إستجابة أو تأثر الكمية المطلوبة من هذه السلعة للتغيرات التى تحدث فى دخل المستهلك فإننا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية.

<u>(ب): معامل المرونة:</u>

إذا كانت مرونة الطلب تعد مقياسا هاما، فانه يلزم قياس المرونة عددياً وبدقة، حيث لا يكفى أن نذكر بشكل عام أن الطلب على سلعة ما هو أكثر مرونة من الطلب على سلعة أخرى أو أقل منه، بل يلزم إيجاد معيار كمى دقيق يمكن بواسطته قياس مقدار أو مرونة الطلب، ويقصد بهذا المعامل القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة الطلب.

والقياس الرياضى للمرونة يتحدد على أساس إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس لمدى إستجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى الأثمان أو الدخول. وعلى ذلك فإن مرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة الثمينة هى درجة أو مقدار أو نسبة التغيرات فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغيرات فى ثمنها. ومن ثم فإن:

معامل المرونة = النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة ÷ النسبة المئوية للتغير فى الثمن

وإذا رمزنا للكمية بالرمز ك، والثمن بالرمز ث، والتغير فى الكمية بالرمز Δ ك، والتغير فى الثمن بالرمز Δ ث، فان:

معامل المرونة مر = Δ ك / ك ÷ Δ ث / ث

= Δ ك / ك × ث / Δ ث

اذا م ط = Δ ك / Δ ث × ث / ك

وإذا كانت العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن هى فى الغالب علاقة عكسية، فإن ذلك يعنى أن معامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن يكون ذا قيمة سلبية، أى يلزم أن يكون معامل المرونة مسبوقاً بإشارة سالب " – ".

مثال لحساب معامل المرونة:

يمكن أن نعطى مثالاً توضيحياً بسيطاً لحساب معامل المرونة بأن نفترض بالنسبة لسلعة ما حيث كانت الكمية المطلوبة الأصلية ٥٠ وحدة عند الثمن الأصلى ١٠ وحدات نقدية، وترتب على تغير الثمن بالإنخفاض الى أن أصبح ٨ وحدات نقدية ان زادت الكمية المطلوبة إلى ٥٥ وحدة فما هو معامل المرونة ؟ يمكن استنتاج معامل مرونة الطلب كما يلى:

معامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن = التغير النسبى فى الكمية ÷ التغير النسبى فى الثمن

= التغير فى الكمية ك/الكمية الأصلية ك × ١٠٠ ÷ التغير فى الثمن ث/الثمن الأصلى ث × ١٠٠

أى أن:

م ط = ٥٥ – ٥٠ / ٥٠ × ١٠٠ ÷ ٨–١٠ / ١٠ × ١٠٠

= ٥/ ٥٠ × ١٠٠ ÷ – ٢ / ١٠ × ١٠٠

= ٠,١٠ ÷ – ٠,٢٠ = = – ٠,٥

وبطريقة أخرى فان:

م ط = Δ ك / Δ ث × ث / ك

م ط = ٥ / –٢ × ١٠ / ٥٠

= ٥٠ / –١٠٠ = – ٠,٥

وهذا طلب قليل المرونة لأنه أقل من الواحد الصحيح. كما سيتضح ذلك فى دراستنا التالية لحالات مرونة الطلب بالنسبة للثمن.

ثانياً: الحالات المختلفة لمرونة الطلب بالنسبة للثمن:

يأخذ معامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن أى المرونة السعرية قيم عددية متباينة ومختلفة، وقد ذكرنا من قبل أن هذا المعامل يمكن ان يكون حسابيا أو عدديا بين صفر ومالانهاية. وعلى هذا الأساس توجد خمس حالات مختلفة للمرونة تتدرج فيها مابين الصفر ومالانهائية، ويمثلان الحدين الأدنى والأقصى، ومابينهما قد تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح فيكون الطلب قليل المرونة، وقد تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح فيكون الطلب متكافىء المرونة، وقد تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح فيكون الطلب كبير المرونة. وسنرى فيما يلى كل حالة على حده.

١ – الطلب عديم المرونة:

تكون قيمة مرونة الطلب بالنسبة للثمن " المرونة السعرية " مساوية للصفر، اذا ما كانت أى تغيرات فى الثمن لا يترتب عليها أى تغير على الإطلاق فى الكمية المطلوبة من السلع موضوع البحث، أى مهما تغير الثمن بنسبة معينة، بالإرتفاع أو الإنخفاض، تبقى الكمية المطلوبة ثابتة

ومحددة. والتعبير البيانى عن هذه الحالة يتمثل فى أن منحنى الطلب يأخذ شكل عمودى على المحور الأفقى أى محور الكمية، وموازٍ للمحور الرأسى أى محور الثمن. كما يتضح فى الشكل التالى:

شكل (١١): الطلب عديم المرونة، م = صفر

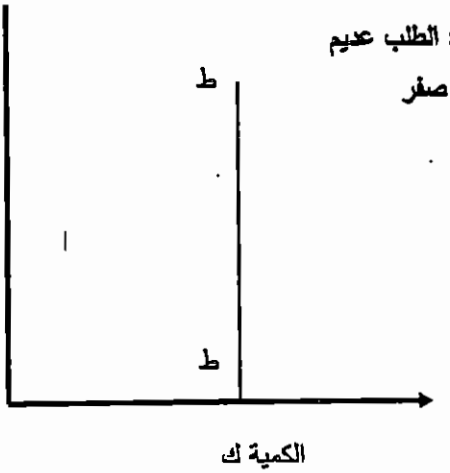

وإذا كانت هذه الحالة تمثل الحد الأدنى لمرونة الطلب وتعتبر نادرة الوقوع فى الحياة العملية، إلا أننا نرى أنها تنطبق فى بعض الحالات، والتى تتعلق ببعض الخدمات مثال ذلك أثمان السلع والخدمات العامة، فثمن المتر المكعب من المياه أو الكيلووات من الكهرباء يختلف من منطقة لأخرى حسب مستوى الدخل، فالمياه سلعة ضرورية عديمة المرونة، ومع ذلك يتم تسعير المياه للقرى السياحية والقصور فى الساحل الشمالى فى مصر، بسعر أعلى منه فى قرى شمال التحرير ومنطقة العامرية.

هنا يكون الطلب عديم المرونة وأن مرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة السعرية تكون مساوية للصفر. أى أن: م ط = صفر.

٢ – الطلب لا نهائى المرونة:

وفيه تكون مرونة الطلب السعرية مساوية لمالانهاية، وتمثل هذه الحالة الحد الأقصى للقيمة العددية لمعامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن، وهى تعنى أن أى تغير طفيف، أى بنسبة مئوية صغيرة فى الثمن سوف يترتب عليه تغير لانهائى غير محدود فى الكمية المطلوبة.

والتعبير البيانى عن هذه الحالة يتمثل فى أن منحنى الطلب يأخذ شكل خط أفقى موازٍ للمحور الأفقى، كما فى الشكل التالى:

شكل (١٢): الطلب لانهائى المرونة، م = ∞

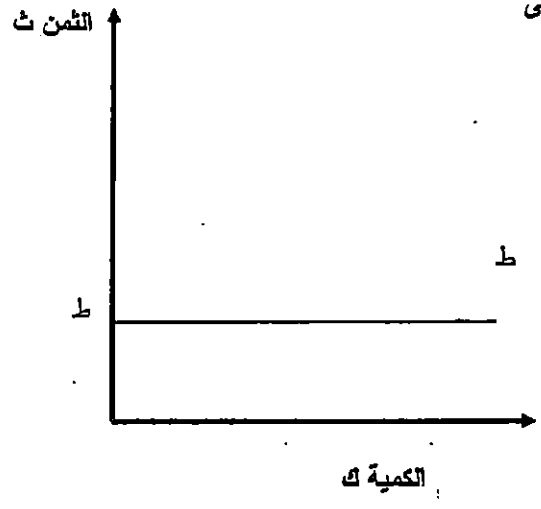

وهذه الحالة نادرة الوقوع فى الحياة العملية أن لم تكن مستحيلة. ويكون الطلب لا نهائى المرونة والمرونة = ما لا نهاية أى أن م ط = ∞

٣ – <u>الطلب كثير المرونة:</u>

وفيه تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لا نهاية. وفى هذه الحالة يترتب على تغير محدد بنسبة مئوية معينة فى الثمن حدوث تغير مقابل فى الكمية المطلوبة ولكن بنسبة مئوية أكبر من نسبة تغير الثمن، أى تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من التغير الذى حدث فى الثمن، ونعبر عن هذه الحالة بيانياً فى الشكل التالى:

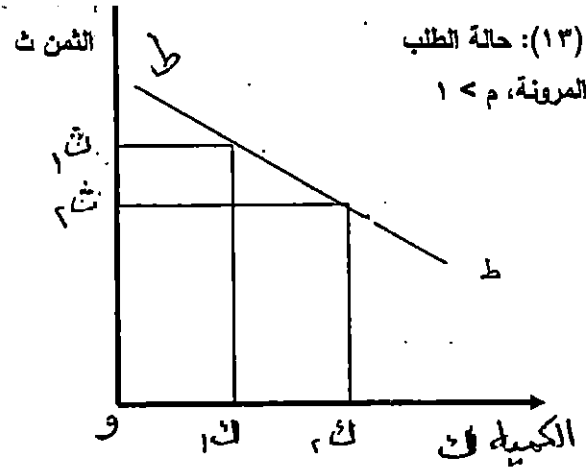

شكل (١٣): حالة الطلب
اكثير المرونة، م > ١

حيث منحنى الطلب ط ط، ويكون الطلب مرناً، إذ ترتب على تغير الثمن من ث١ ث٢ أن يحدث تغير فى الكمية المطلوبة من وك١ الى وك٢ بنسبة أكبر من تغير الثمن وتكون:

م ط > ١، أى أن مرونة الطلب أكبر من واحد صحيح.

٤ – <u>الطلب متكافىء المرونة:</u>

وتكون مرونة الطلب السعرية مساوية للواحد الصحيح. وفى هذه الحالة يترتب على تغير محدد بنسبة مئوية معينة فى الثمن حدوث تغير مقابل فى الكمية المطلوبة بنفس النسبة المئوية تماماً لذلك التغير الذى حدث فى الثمن، أى النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة تعادل النسبة المئوية للتغير الذى حدث فى الثمن.

ونعبر عن هذه الحالة فى الشكل التالى:

شكل (١٤): حالة الطلب متكافىء المرونة، م = ١

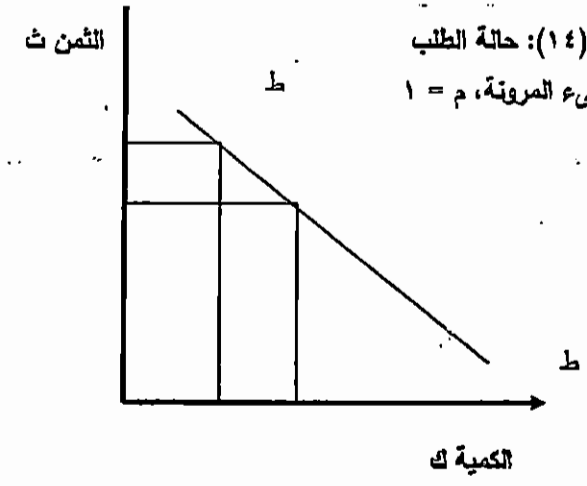

حيث منحنى الطلب ط ط ويكون الطلب متكافىء المرونة وتسمى المرونة هنا بالمرونة المتناسبة، إذ أن التغير الذى حدث فى الكمية المطلوبة نتيجة تغير الثمن، أى من وك١ الى وك٢ يساوى تماماً التغير فى الثمن، أى من وث١ الى وث٢.

وعليه يكون م ط = ١، أى أن معامل مرونة الطلب يساوى واحد صحيح.

٥ – <u>الطلب قليل المرونة</u>:

وفيه تكون مرونة الطلب السعرية أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح. وفى هذه الحالة يترتب على تغير محدد بنسبة مئوية معينة فى الثمن حدوث تغير مقابل فى الكمية المطلوبة ولكن بنسبة مئوية أقل من نسبة تغير الثمن، أى تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من التغير الذى حدث فى الثمن.

ونعبر عن هذه الحالة بيانياً فى الشكل التالى:

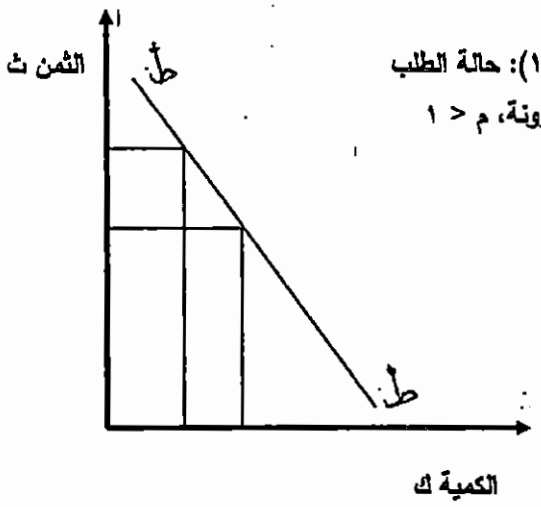

شكل (١٥): حالة الطلب قليل المرونة، م < ١

حيث منحنى الطلب ط ط، ويكون الطلب قليل المرونة، إذ ترتب على تغير الثمن من وث١ إلى وث٢ أن يحدث تغير فى الكمية المطلوبة من وك١ إلى وك٢ وأن التغير فى الكمية المطلوبة ك١ ك٢ حدث بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن ث١ ث٢ صفر. وعليه يكون م ط < ١، أى أن معامل مرونة الطلب أقل من واحد صحيح.

ثالثا: مرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية:

لاتختلف هذه المرونة فى تعريفها وطريقة قياسها عن المرونة الطلب بالنسبة للثمن.

ويمكن قياس مرونة الطلب بالنسبة للدخل كما يلى:

مرونة الطلب بالنسبة للدخل = نسبة التغير فى الكمية المطلوب الى نسبة التغير فى الدخل.

واذا رمزنا للدخل بالرمز ى، والتغير فى الدخل بالرمز ى، فان:

مرونة الطلب بالنسبة للدخل م$_{ى}$ = Δ ك / ك ÷ Δ ى / ى

= Δ ك / ك × ى / Δ ى

اذا م$_{ى}$ = Δ ك / Δ ى × ى / ك

ولأن كمية استهلاك السلعة يتغير فى نفس اتجاه الدخل، فالعلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل هى علاقة طردية موجبة غالبا، أى مرونة الدخل تكون أساس موجبة، وتكون أحيانا مساوية للصفر عندما لاتتأثر الكمية المطلوبة بالتغير فى مستوى الدخل وتكون سالبة بالنسبة للسلع الدنيا حيث تنقص الكمية المطلوبة منها مع زيادة الدخل بعد مستوى معين.

أهمية مرونة الطلب بالنسبة للدخل:

ترجع أهمية مرونة الطلب بالنسبة للدخل الى سببين:

السبب الأول أن اختلاف درجات المرونة الدخلية مع اختلاف نوعيات السلع ومستويات الدخول تؤثر فى عملية توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة، حيث ستتجه هذه الموارد نحو الفروع التى ترتفع فيها درجة المرونة، وتبتعد عن الفروع التى تقل فيها درجة المرونة مع ارتفاع الدخول، فاتأثير هنا على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه.

السبب الثانى أن مرونة الطلب الدخلية تؤثر على سياسة المشروع بالتوسع أو الانكماش، حيث اذا كانت المرونة الدخلية منخفضة فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة، وتعانى الصناعة المنتجة لها من الانكماش أو الركود. أما اذا كانت المرونة الدخلية كبيرة فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة، وتكون الصناعة المنتجة لها فى حالة من التوسع أو الرواج. ويتضح من ذلك مدى أهمية دراسة مرونة الطلب الدخلية فى توزيع الموارد وتوسع المشروعات، وضرورة اجراء دراسات للتنبؤ بتغيرات الدخول والمرونات المرتبطة بها.

رابعا: العوامل المؤثرة في مرونة الطلب:

ليس من السهل اكتشاف الأسباب التي تجعل مرونة الطلب علي السلع المختلفة أكبر أو أقل من الواحد الصحيح. غير أنه يصح أن نقول أن الأسباب الرئيسية لهذه الاختلافات في المرونة هي كما يلى:

١ . مدي ضرورة السلعة:

إذا كانت السلعة ضرورية من ضروريات الى أنها تشبع حاجة أساسية لدي المستهلك، فان الطلب عليها يميل لأن يكون غير مرن، ومثال ذلك الغذاء أو الدواء، الذي لاتتأثر الكمية المطلوبة منه كثيرا بالتغيرات في ثمنه، أما اذا كانت السلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها بسهوله لأنها لاتشبع حاجة أساسية لدي المستهلك، فان الطلب عليها يميل لأن يكون مرنا، ومثال ذلك مصوغلت الذهب والمجوهرات، حيث تتأثر الكمية المطلوبة منها كثيرا بالتغيرات في ثمنها.

٢ . مدي توافر بدائل قريبة للسلعة:

فإذا كان يوجد للسلعة بدائل قريبة يمكن أن تحل محلها في الاستعمال فاننا نتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا. فأي ارتفاع في ثمن السلعة يؤدي في هذه الحالة إلى التحول عنها إلى السلع البديلة مما يسبب نقص كبير في الكمية المطلوبة منها أما اذا انتفي وجود بدائل قريبة للسلعة يمكن أن تقوم مقامها في إشباع نفس الحاجة لدي المستهلك فان الطلب عليها يكون غير مرن. فالملح مثلا يشبع رغبة إنسانية أساسية بطريقة لاتجاريه فيها أى سلعة أخري، لذلك فان الطلب علي الملح غير مرن. أما ارتفاع ثمن أجهزة التليفزيون، فالغالب أنه سيحفز عددا كبيرا من الناس علي الامتناع عن شرائها وذلك لوجود بديلات كثيرة للتسلية بالتليفزيون مثل الراديو، والريكوردر، والسينما، والمسرح.

٣ . درجة تكامل السلعة مع سلعة أخرى في الاستهلاك:

فإذا كانت السلعة تكمل سلعة أخري في الاستعمال أو الاستهلاك، فان الطلب عليها يميل لن يكون غير مرن والعكس بالعكس. فمثلا البنزين هو سلعة مكملة للسيارة في الاستعمال ولذا فان الكمية المطلوبة من البنزين لاتتأثر كثيرا بالارتفاع في ثمنه لارتباط استعمال السيارة بالبنزين.

٤. حجم دخل المستهلك:

تختلف درجة مرونة الطلب باختلاف حجم دخل المستهلك، ويمكن القول أن طلب الأغنياء ذوى الدخل المرتفع هو أقل مرونة من طلب ذوى الدخل المنخفض، أو المحدود من الفقراء، فالفئات من ذوى الدخل المرتفع لاتتأثر كثيرا بارتفاع أثمان السلع، ومن ثم لاتنقص الكمية التى يطلبونها، لأن ذلك لايمثل الا نسبة صغيرة من دخولهم الكبيرة، والعكس صحيح فى حالة الفئات ذوى الدخل المنخفض.

٥. التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية:

يتم الاستفادة من مقياس المرونة فى التمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، فالطلب على السلع الضرورية أو الأساسية التى يلزم توافرها لبقاء الانسان واستمراره فى الحياة، مثل الغذاء والملبس والمسكن، يكون غير مرن، أما الطلب على السلع الكمالية التى تشبع حاجات ثانوية مثل التحف والمجوهرات فيكون الطلب عليها مرتفع المرونة.

خامسا: الاستفادة العملية من مرونة الطلب:

كما سبق أن درسنا فمرونة الطلب تشغل مكانة هامة فى النظرية الاقتصادية وأيضا فى التطبيق العملى للسياسة الاقتصادية، وتعد ضرورية لكى تتخذ المشروعات الاقتصادية قرارتها، وتعد اساسا لدراسات التنبؤ وتوقعات المستهلكين وردود أفعالهم لتغيرات الأثمان، كما تعد المرونة أساسية لدراسات الدخل وتوزيعه، فضلا عن أهميتها فى مجال التخطيط واعداد الموازنة العامة للدولة، وتحديد عبء الضرائب المباشرة وتقدير الاعانات والدعم، ومعرفة الآثار الاقتصادية والسياسية للقرارات المختلفة.

ونتناول بالشرح فيما يلى بعض الجوانب الاستفادة للتطبيقات العملية لمرونة الطلب:

١- معرفة مدى قدرة المنتج فى تحديد ثمن السلعة:

نستعين بمرونة الطلب فى معرفة مدى قدرة المنتج فى تحديد ثمن السلعة، فاذا كان الطلب مرنا بمعنى أن أى تغير ولو يسير فى الثمن سيؤدى الى تغير كبير فى الكمية المطلوبة، وبالتالى فى الايراد الكلى. وهنا تكون سلطة المنتج فى تحديد ثمن السلعة محدودة، ذلك لأن رفع الثمن بمعرفة المنتج فى حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه انخفاض الايراد الكلى، ويكون فى صالحه على عكس ذلك تخفيض الثمن فيزيد الطلب على السلعة، لأن انخفاض الثمن ولو بنسبة يسيرة يؤدى الى زيادة الطلب وبالتالى ارتفاع الايراد الكلى.

أما اذا كان الطلب غير مرن فلا يكون من صالح المنتج خفض الثمن، لأن خفض الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدى الا الى ارتفاع يسير فى الكمية المطلوبة، وبالتالى انخفاض الايراد الكلى. وعلى العكس من ذلك يكون من صالح المنتج فى حالة الطلب غير المرن رفع الثمن، لأن ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدى الا الى انخفاض يسير فى الكمية المطلوبة، مما يؤدى الى ارتفاع الايراد الكلى.

٢- الاستعانة بالمرونة فى تقدير حصيلة الضرائب وتحديد من يتحمل عبء الضريبة:

اذا فرضت ضريبة معينة على سلعة ما فان المنتج أو البائع يحاول ان يلقى عبء الضريبة على المستهلك وذلك عن طريق اضافتها الى الثمن، ولكن سلطة المنتج فى ذلك مثل سلطته فى رفع الثمن، لأن تحميل الضريبة على السلعة لايعدو الا أن يكون رفع الثمن بمقدار الضريبة، وتتحدد سلطة المنتج أو البائع فى ذلك بدرجة مرونة الطلب، كما يلى:

أ- اذا فرضت الضريبة على سلعة ذات طلب مرن مرونة لانهائية فان المنتج لايستطيع رفع الثمن بمقدار الضريبة لأن أى ارتفاع ولو يسير فى الثمن سيؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا، وبالتالى ينخفض الايراد الكلى.

ب - فى حالة الطلب عديم المرونة يستطيع المنتج أو البائع رفع الثمن بمقدار الضريبة بالكامل، وينقل عبء الضريبة الى المستهلك بالكامل. ويعنى ذلك أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة، وبالتالى لايؤدى الى انخفاض الايراد الكلى للمنتج أو البائع. والواقع أن حالتى الطلب عديم المرونة والطلب لانهائى المرونة هما حالتان استثنائيتان، والغالب أن يكون الطلب مرنا بدرجة ما، وهنا يقسم عبء الضريبة بين كل من المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة الطلب، فالمنتج أو البائع لن يستطيع أن يرفع ثمن السلعة الا بمقدار جزء فقط من الضريبة.

جـ - فى حالة الطلب كثير المرونة سوف يتحمل المنتج أو البائع الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلك الجزء الأقل، فلا يستطيع رفع ثمن السلعة الا بمقدار صغير من الضريبة.

د - فى حالة الطلب قليل المرونة سوف يتحمل المنتج أو البائع الجزء الأقل من عبء الضريبة ويتحمل المستهلك الجزء الأكبر، فلا يستطيع المنتج أو البائع رفع ثمن السلعة بمقدار كبير من الضريبة.

وهكذا تلعب الضريبة دورا هاما فى رسم سياسة الضريبة وسياسة الأثمان، فاذا كانت الحكومة تريد تريد أن تلقى بعبء الضريبة على المستهلك فإنها تفرض الضرائب غير المباشرة على السلع ذات الطلب قليل المرونة، واذا أرادت أن يتحملها المنتج أو البائع فانها تفرض الضريبة على السلع ذات الطلب كثير المرونة.

كما أن مرونة الطلب تؤثر على حصيلة الضريبة، فكلما ارتفعت درجة المرونة بمعنى انخفاض الكمية المطلوبة على أثر ارتفاع الثمن انخفضت حصيلة الضريبة، والعكس صحيح، أى أن حصيلة الضريبة تتناسب عكسيا مع درجة المرونة، فهى تنخفض بارتفاعها وترتفع بانخفاضها، وعليه يتعين على الحكومة أن تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن اذا كان غرضها ماليا بحتا.

٣- مرونة الطلب وتقلبات الأثمان:

تؤثر مرونة الطلب على مدى تقلب الأثمان، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كانت تقلبات الأثمان محدودة، ويعنى ذلك أن ارتفاع الثمن فى هذه الحالة سيؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا، مما يؤدى الى تحديد الارتفاع فى ثمنها. وكلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة، ويعنى ذلك أن ارتفاع الثمن فى هذه الحالة لايؤدى الا الى انخفاض يسير فى الكمية المطلوبة.

٤- الاستعانة بالمرونة فى تسعير السلع والخدمات العامة:

لمرونة الطلب تأثير كبير عند رسم سياسة تسعير السلع والخدمات العامة، فمثلا الطلب على المياه والغاز والطاقة الكهربية يتميز بأنه غير مرن بالنسبة لاستهلاك المنازل لصعوبة وجود بديل عنها، فى حين أن هذا الطلب نفسه مرن بالنسبة للمشروعات الانتاجية الكبيرة التى تستطيع استخدام مصادر أخرى للطاقة، ولهذا تجد الجهة المختصة بوضع أسعار الغاز والكهرباء أن من مصلحتها المالية فرض ثمن لوحدة الطاقة التى تستخدمها المشروعات الانتاجية أقل من ثمن الوحدة للاستخدام المنزلى.

ويتصل بذلك أيضا ما لمرونة الطلب من أهمية كبرى فيما يتعلق بسياسة التمييز السعرى التى يمارسها المحتكر، والتى يقرر فيها أكثر من ثمن واحد لنفس السلعة التى يبيعها. مثال ذلك تبيع شركة الكهرباء وحدات الكهرباء فى الريف بأسعار أقل من مثيلتها فى الأحياء الراقية بالمدن، وتبيع شركة المياه المتر المكعب من المياه للقرى السياحية والقصور فى الساحل الشمالى لمصر بسعر أعلى منه لنفس السلعة لمدن وقرى مجاورة للأسكندرية مثل العامرية والنوبارية الجديدة وقرى شمال التحرير.

٥- <u>أهمية مرونة الطلب فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية</u>:

لمرونة الطلب ومدى درجتها أهمية كبيرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتعين أخذها فى الاعتبار عند معالجة مشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية، ورسم السياسة الواجبة الاتباع فى مجالات التجارة الخارجية مثل الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولى والرسوم الجمركية وتوازن ميزان المدفوعات الدولية.

المبحث الثانى
نظرية سلوك المستهلك

ان " طلب السوق " علي سلعة معينة يساوي في التحليل الأخير مجموع طلبات المستهلكين الأفراد علي تلك السلعة، ومن ثم لكي نفهم طبيعة طلب السوق يجب أن نفهم أولا طبيعة طلب المستهلك الفرد. لذلك سنركز في هذا المبحث علي تحليل طبيعة طلب المستهلك الفرد علي سلعة معينة. الوحدة الاقتصادية الأساسية التي تتخذ قرارات الاستهلاك هي "الأسرة"، ونقصد بالأسرة جميع الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد والذين يتخذون قرارات مشتركة للاستهلاك. وما يؤول إليه هذا هو افتراض أن الأسرة يمكن أن تعامل كوحدة منفردة، وأنها تتبع مجموعة من القواعد المتآلفة لاتخاذ القرارات التي تكون مستقلة عن شخصية من يتخذ القرار فعلاً داخل الأسرة.

وفي المناقشة التالية سنستخدم تعبيرات الأسرة والمستهلك كمترادفين. والسؤال الأول الذي نحتاج للإجابة عليه هو: كيف يقرر المستهلك شراء أى من السلع المختلفة الموجودة أمامة في السوق؟ للإجابة علي هذا السؤال سنفترض أن المستهلك، عندما يقوم بمشترياته، يكون له هدف واحد هو الحصول علي أكبر إشباع أو منفعة ممكنة. ويعني هذا أن المستهلك علي درجة معينة من " الرشد الاقتصادي " فهو يتصرف برشد، بمعني أن قراراته عن الأشياء التي يشتريها تكون قد اتخذت بعد إمعان وتفكير كبيرين: وهذا الفرض قد لايمثل تصرفات الأفراد كمستهلكين تمثيلا دقيقا، غير أنه يمكن أن يعتبر تقريبا لتصرفات المستهلك العادي. ويمكننا الآن أن ندرس الطريقة التي يتبعها المستهلك لتقرير حجم مشترياته من السلعة ليحصل على أكبر اشباع لحاجاته فى حدود دخله.

يتناول المبحث الثانى شرح نظرية سلوك المستهلك فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: تحليل سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية.

المطلب الثانى: تحليل سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء.